

جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبية



مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي

الشعبة: علوم اقتصادية والتسيير وعلوم تجارية التخصص: التدقيق المحاسبي ومراقبة التسيير

أثر تسيير التثبيتات العينية على المردودية الاقتصادية والمالية
دراسة حالة مؤسسة سونلغاز فرع مستغانم

الأستاذ المؤطر:
قوار الحبيب سعيد

مقدمة من طرف الطالبان:
- بليدي عبد الصمد
- برايكية بن ذهبية

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الاسم واللقب	الرتبة	عن الجامعة
رئيسا		أستاذ	جامعة
مشرفا ومقررا	قوار الحبيب سعيد	أستاذ	جامعة مستغانم
مناقشا		أستاذ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية: 2020-2021



إهداء

بسم الله والحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل المتواضع
أهدي عملي هذا إلى والدتي التي أتعلم منها كل يوم أن السعادة تكمن في العطاء
لا في الأخذ ورعتني حق الرعاية وكانت سندي في الشدائد
وإلى الذي حثني على العلم والمعرفة ويبقى من يسيطر على أذهاننا
في كل مشوار نسلكه والذي الغالي مرشدي وملهبي في طريق الحياة
وإلى جميع إخوتي وأخواتي وإلى كل عائلتي الطيبة.
وإلى رفقاء دربي وأصدقائي، أهدي لكم مذكرة
تخرجي داعيا من الله عز وجل أن يوفقني ويوفقكم.

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين

سيدنا محمد (ص) وعلى آله وصحبه ومن تبعهم إلى يوم الدين.

أما بعد:

نتقدم بجزيل الشكر إلى أساتذتي في مشواري الجامعي و خاصة إلى الأستاذ المشرف "

على كل ما قدمه لي من نصائح ومعلومات قيمة ساهمت في إنجاز هذه المذكرة.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى كل من ساعدني من قريب أو بعيد في إتمام هذه المذكرة.

الصفحة	العنوان
أ	البسمة
ب	إهداء
ج	شكرو تقدير
د	الفهرس
و	قائمة الجداول
ز	قائمة الأشكال
1	مقدمة عامة
	الفصل الأول: دراسة عامة حول التثبيتات العينية والمردودية الاقتصادية والمالية
5	تمهيد
	المبحث الأول: عموميات حول التثبيتات العينية
6	المطلب الأول: مفهوم التثبيتات العينية و طرق حيازتها
11	المطلب الثاني: عناصر و أشكال تكلفة حيازة التثبيتات العينية
15	المطلب الثالث: طرق تمويل حيازة التثبيتات العينية (الاهتلاك، خسارة القيمة و التنازل)
	المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول المردودية الاقتصادية
21	المطلب الأول: مفاهيم المردودية الاقتصادية و المالية وأهم مقاييسها
29	المطلب الثاني: مكونات و متطلبات المردودية الاقتصادية
36	المطلب الثالث: خصائص وأهداف المردودية الاقتصادية
38	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني: أثر تسير التثبيتات العينية على المردودية الاقتصادية والمالية
40	تمهيد
	المبحث الأول: تحليل المتغيرات المؤثرة على المردودية الاقتصادية والمالية
41	المطلب الأول: محددات المردودية الاقتصادية وآليات التحكم فيها
45	المطلب الثاني: متغيرات المردودية المالية و الاقتصادية
48	المطلب الثالث: العلاقة بين المردودية الاقتصادية و المالية
	المبحث الثاني: علاقة التثبيتات العينية بالمردودية الاقتصادية والمالية
50	المطلب الأول: الاهتلاكات
50	المطلب الثاني: إعادة التقييم
53	المطلب الثالث: خسائر القيمة
54	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة سونلغاز للكهرباء والغاز فرع مستغانم
56	تمهيد
57	المبحث الأول: دراسة عامة حول مؤسسة سونلغاز

57	المطلب الأول: نبذة عن مؤسسة سونلغاز
59	المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز
60	المطلب الثالث: مهام وأهداف استمرارية مؤسسة سونلغاز
	المبحث الثاني: عرض قوائم المردودية الاقتصادية والمالية لمؤسسة سونلغاز
63	المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سونلغاز ومؤشرات التوازن لها
66	المطلب الثاني: دراسة تحليلية إحصائية لأثر التثبيتات على المردودية المالية بسونلغاز
68	المطلب الثالث: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة
70	خلاصة الفصل
72	خاتمة عامة
	قائمة المصادر والمراجع
	الملخص

قائمة الجداول:

الصفحة	العنوان	الرقم
12	تحديد عناصر تكلفة المباني	1-I
15	طرق حساب الإهلاك	2-I
42	الميزانية المختصرة	3-I
42	حساب النتيجة الصافية المختصرة	4-I
61	التطوير الزمني للاستهلاك من (2012-2018)	5-III
62	تطور الطاقة الكهربائية الموضوعة للخدمة	6-III
63	الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2011-2016)	7-III
64	رأس المال العامل الصافي لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2011-2016)	8-III
65	الاحتياج لرأس المال العامل للفترة (2011-2016)	9-III
65	الخزينة الصافية لمؤسسة سونلغاز للفترة (2011-2016)	10-III
66	المردودية المالية لمؤسسة سونلغاز للفترة (2011-2016)	11-III
67	الأصول الاقتصادية لمؤسسة سونلغاز للفترة (2011-2016)	12-III
67	معدل دوران الأصول لمؤسسة سونلغاز خلال فترة (2011-2016)	13-III
68	مستوى الاستدانة لمؤسسة سونلغاز خلال فترة (2011-2016)	14-III
68	الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة	15-III

قائمة الأشكال:

الصفحة	العنوان	الرقم
08	تقييم التثبيتات العينية	1-I
26	الهامش الإجمالي	2-I
59	الهيكل التنظيمي ورمز مؤسسة سونلغاز فرع مستغانم	3-III
62	التطوير الزمني للاستهلاك من (2012- 2018)	4-III
62	تطور الطاقة الكهربائية الموضوعة للخدمة	5-III

مقدمة عامة

يعيش العالم اليوم عصر المعلوماتية وأنظمتها وتقنياتها والبحث عن أفضل استخدامات لها بأقل تكلفة لإنتاجها، لأن المعلومات السليمة تؤدي إلى قرارات سليمة وإعداد تقارير وقوائم مالية موثوق بها، وهي بذلك تؤثر إيجاباً في نشاط المؤسسة الاقتصادية، لذلك فإن المعلومات التي تمتلكها المؤسسة بما يحيطها وما هو كائن داخلها تعد واحدة من أبرز مصادر قوتها الداخلية التي تستخدمها المؤسسة لتحقيق أهدافها.

إن تبني الجزائر لمشروع النظام المحاسبي المالي أدى إلى خلق تساؤلات واستفسارات لدى ممتثني المحاسبة ومستعملي مخرجاتها، حول كيفية المعالجات المحاسبية بصفة عامة وطريقة إعداد التقارير المالية والمحاسبية وفقاً للمخطط الجديد، وكذا كيفية تسيير الأصول التي تعتبر ذات أهمية كبيرة للمؤسسة، وهذا ما دفعنا إلى تناول التثبيات العينية التي تعتبر جزء من هذه الأصول لتسليط الضوء عليها ودراستها من حيث طريقة تقييمها وكيفية تسييرها وفق النظام المحاسبي المالي.

إن الانتقال إلى معايير المحاسبة الدولية ليس بالأمر البسيط وإنما هو تحول جذري وحقيقي في إنتاج المعلومات المحاسبية والإفصاح عنها وتشوبه الكثير من الصعوبات والمشاكل، وتتبعه العديد من الآثار الواضحة والمتنبئ بها من خلال محتوى المعايير الاقتصادية والمالية، كتغيير شكل القوائم المالية وحسم المعلومات الواجب الإفصاح عنها، وكذلك آثار

أخرى خفية وغير متوقعة ولعل أهمها الآثار المالي و الآثار الاقتصادي باعتبار المؤسسة تسعى بالدرجة الأولى إلى تحقيق الربح وتعظيم الثروة، وقد يتجلى هذا الأثر من خلال مراقبة أهم عنصرين في حسابات المؤسسة وهما النتيجة والأموال الخاصة، واللذان يشكلان نسبة مالية هامة ألا وهي المردودية المالية بالإضافة إلى عنصري نتيجة الاستغلال ورأس المال الاقتصادي اللذان يشكلان نسبة اقتصادية هامة ألا وهي المردودية الاقتصادية كونها محط أنظار الكثيرين، من مساهمين حاليين ومستثمرين محتملين وحتى البنوك والمؤسسات المالية التي تسهر على حساب ومراقبة هذه النسب، لأنها تمثل قوة في أداء المؤسسة وتزيد من قيمتها نتيجة قدرتها على خلق الثروة وتراكمها، وبالتالي فإنها تؤثر بصفة مباشرة على قرارات مختلف الفاعلين السابق ذكرهم اتجاه المؤسسة، حيث أن هذه القرارات هي التي قد تحدد مستقبلها وإمكانية استمرار نشاطها.

1. إشكالية البحث:

من خلال ما سبق يمكن بلورة معالم إشكالية البحث والتي يمكن صياغتها في السؤال الرئيسي التالي:

- ما مدى تسيير التثبيات العينية على المردودية الاقتصادية والمالية بالمؤسسة؟

2. الأسئلة الفرعية:

لمعالجة الإشكالية الأساسية قمنا بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- ما هو الإطار المفاهيمي للتثبيات العينية؟

- ما هي تقنيات وإجراءات تسيير التثبيات العينية؟

- ماذا نقصد بالمردودية المالية والمردودية الاقتصادية، وما هي محدداتها وما مدى أهميتها بالمؤسسة؟
- 3. فرضيات البحث:

للإجابة عن الأسئلة السابقة تم صياغة الفرضيات التالية:

- الفرضية (01): تتمثل تقنيات تسيير التثبيات العينية في تقييم الحيازة والتنازل مروراً بالاهتلاك واختبار خسائر القيمة.
- الفرضية (02): تتمثل أهمية المردودية الاقتصادية والمالية من خلال الهدف الأسى للمؤسسات الاقتصادية ألا وهو تحقيق الربح وخلق الثروة.
- الفرضية (03): يتم تحليل المردودية الاقتصادية و المردودية المالية عبر ربط متغيرات تسيير التثبيات العينية بمحددات نسبي المردودية كالنتيجة الصافية، نتيجة الاستغلال ومخصصات الإهلاك.
- 4. أهمية الدراسة:

جاءت أهمية هذا البحث لإلقاء الضوء على كيفية قيام المؤسسات بتسيير التثبيات العينية وفق النظام المحاسبي المالي استناداً إلى المرجعية الدولية ومدى تأثير مردودية المؤسسة بأنواعها من تطبيق تقنيات و قواعد تسيير هاته التثبيات.

5. أهداف الدراسة:

بالإضافة إلى الإجابة عن الإشكالية المطروحة واختبار صحة الفرضيات الموضوعية، فإن هذه الدراسة تهدف إلى:

- تقديم نظرة عن المردودية المالية والمردودية الاقتصادية ومحدداتها وإبراز أهميتها بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية، بالإضافة إلى استعراض وشرح مفصل لتقنيات وقواعد تسيير التثبيات العينية التي لها علاقة مباشرة ووثيقة بموضوع الدراسة، ومحاولة استنتاج الأثر المالي و الاقتصادي المحتمل من تطبيق هاته القواعد وكذا تحديد ملامحه وإطاره.
- استعراض كيفية تسيير التثبيات العينية من خلال النظام المحاسبي المالي في مؤسسة اقتصادية جزائرية وبيان مختلف الآثار المالية و الاقتصادية الناتجة عن ذلك.

6. منهج الدراسة:

تم الاعتماد في دراسة هذا الموضوع على المنهج الوصفي من خلال التطرق إلى الإطار المفاهيمي، تقنيات وقواعد تسيير التثبيات العينية، كما اعتمدنا أيضاً في هذا المنهج على المردودية الاقتصادية مفاهيمها ومتغيراتها.

للإحاطة بكل جوانب الموضوع وتحقيق أهداف البحث وللإجابة عن الإشكالية المطروحة قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى فصلين، حيث تمثل الفصل الأول في دراسة عامة حول التثبيتات العينية و المردودية الاقتصادية و المالية عن تطرقنا إلى مبحثين حيث تضمن المبحث الأول عموميات حول التثبيتات العينية أما المبحث الثاني فكان حول مفاهيم المردودية الاقتصادية، أما بالنسبة للفصل الثاني فكان عن أثر تسيير التثبيتات العينية على المردودية الاقتصادية و المالية إذ تطرقنا فيه إلى مبحثين، حيث شمل المبحث الأول تحليل المتغيرات المؤثرة على المردودية الاقتصادية و المالية، أما المبحث الثاني فتمثل في علاقة التثبيتات العينية بالمردودية الاقتصادية و المالية.

الفصل الأول:
دراسة عامة حول
التثبيتات العينية
والمردودية الاقتصادية والمالية

تمهيد:

تساهم التثبيات العينية بشكل جوهري في مساعدة المؤسسات في القيام بأنشطتها الرئيسية و تسيير أعمالها، وتكاد لا تخلو ميزانية أي مؤسسة مهما كانت طبيعة عملها من وجود أحد عناصر هذه الأصول و التي في الغالب تشكل الحصة الأكبر من رأسمال المؤسسة مما يتطلب تسييرها بطرق علمية تؤدي إلى الاستغلال الحدي للمنفعة المرتبطة بها وهي التقنيات و الطرق المنصوص عليها بالنظام المحاسبي المالي استنادا للمرجعية الدولية الممثلة بمعايير المحاسبة الدولية.

حيث تقوم المؤسسة بممارسة نشاطها الدوري والمتمثل في استغلال مختلف العوامل المتوفرة لديها من أجل الحصول على منتجات لتلبية حاجات الإنسان المادية والمعنوية، ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها هل حققتها بالوسائل المعقولة، فإنها بحاجة إلى تقييم أدائها التجاري، والمالي وفي الأخير أدائها الاقتصادي.

المبحث الأول: عموميات حول التثبيتات العينية

المطلب الأول: مفهوم التثبيتات العينية و طرق حيازتها

أولاً: مفهوم التثبيتات العينية:

تعتبر التثبيتات العينية موجودا أو أصلا هاما من أصول المؤسسة، لذا وجب قبل إعطاء تعريف لها التطرق إلى تعريف الأصل، حيث يعرف الأصل على أنه :

هو "عنصر له قيمة اقتصادية بالنسبة لأي مؤسسة بحيث هذه القيمة ينتظر منها تحفيز اقتصادي مستقبلي". كما عرفته لجنة المعايير الدولية "الأصل أنه مورد يخضع لسيطرة المنشأة نتيجة الأحداث السابقة وتوقع المؤسسة أن تحصل منه على منافع اقتصادية مستقبلية"¹.

أما الموجودات الملموسة فتعرف بأنها «عبارة الموارد الملموسة التي يتم اقتناؤها بقصد الاستخدام في العمليات المؤسسة وليس بقصد إعادة بيعها وبالتالي ينظر إليها بمثابة أنها مخزون يحقق منافع اقتصادية، ومن خلال ما سبق يمكن أن نستخلص ما يلي:

- الموجود أو أصل هو مورد.
- يخضع الأصل لسيطرة المؤسسة.
- يكون نتيجة الأحداث الاقتصادية.
- يقتني بغرض الحصول على المنفعة الاقتصادية المستقبلية.

أما التثبيتات العينية أو الموجودات الملموسة فلها عدة تعاريف منها ما يلي: "التثبيت العيني هو موجود ملموس مراقب تحوزه المؤسسة من أجل استعماله في الإنتاج وتقديم الخدمات، الإيجار والاستعمال لأغراض إدارية والتي يفترض أن تستغرق مدة استعمالها أكثر من سنة مالية". "التثبيت العيني هو موجود ملموس مثل التجهيزات والأراضي والمباني، وتكون فترة استخدامها أكثر من سنة وهو مراقب من قبل المؤسسة، نظرا لشرائه أو استنجاره.

أما المعيار المحاسبي الدولي ISA 16 فقد عرفها على النحو التالي: هي "موجودات ملموسة محتفظ بها لاستخدامها في تصنيع أو توريد البضائع والخدمات أو الإيجار للغير أو الأغراض إدارية ومن المتوقع استخدامها لأكثر من فترة واحدة"².

تثبيتات معنوية: هو أصل قابل للتحديد غير نقدي و غير مادي، مراقب ومستعمل من طرف المؤسسة في إطار أنشطتها العادية. ويقصد به تلك التثبيتات المعنوية غير ملموسة التي تحتوي على العموم تراخيص أو إجازات

1 حسين فاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان الأردن، 2008، ص 140.

2 محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2008، ص 251.

الاستعمال، المحلات التجارية المكتسبة، العلامات التجارية، البرامج المعلوماتية، براءات الاختراع، حقوق التأليف.

تثبيبات عينية: تعالج في العنصر الموالي.

تثبيبات مالية: تتكون من بعض الحقوق وبعض المسندات المثبتة مثل: الاقراضات، سندات المساهمة.... الخ

1. تعريف التثبيبات العينية: Immobilisations corporelles

تعرف التثبيبات العينية على أنها الأصول أو الموجودات المادية الملموسة التي يحوزها الكيان من أجل الإنتاج وتقديم الخدمات والاستعمال لأغراض إدارية والذي يفترض أن تستغرق مدة استعمالها إلى أكثر من سنة مالية. وعموما تتميز التثبيبات المادية بالخصائص التالية:

- تقتني بغرض استخدامها في العملية الإنتاجية وليس بغرض بيعها.
- تتصف بالوجود المادي الملموس مثل الأراضي، المباني و المعدات والسيارات.... إلخ
- تنسم بطول عمرها الإنتاجي بمعنى أن الأصل سيقدم خدمات للمشروع تزيد عن السنة و بالتالي فإن
- تكلفة الحصول عليها تقسم على عمر الأصل و يستثنى من ذلك الأراضي¹.

2. حسابات التثبيبات العينية:

حسب النظام المحاسبي المالي فان اعتبار العنصر كتثبيبات عينية يؤدي إلى استعمال الحسابات التالية:

211 الأراضي.

212 عمليات ترتيب وتهيئة الأراضي.

213 البناءات.

215 المنشآت التقنية، المعدات والأدوات الصناعية.

218 التثبيبات العينية الأخرى (معدات نقل، تجهيزات اجتماعية، معدات مكتب منها أجهزة الإعلام الآلي،

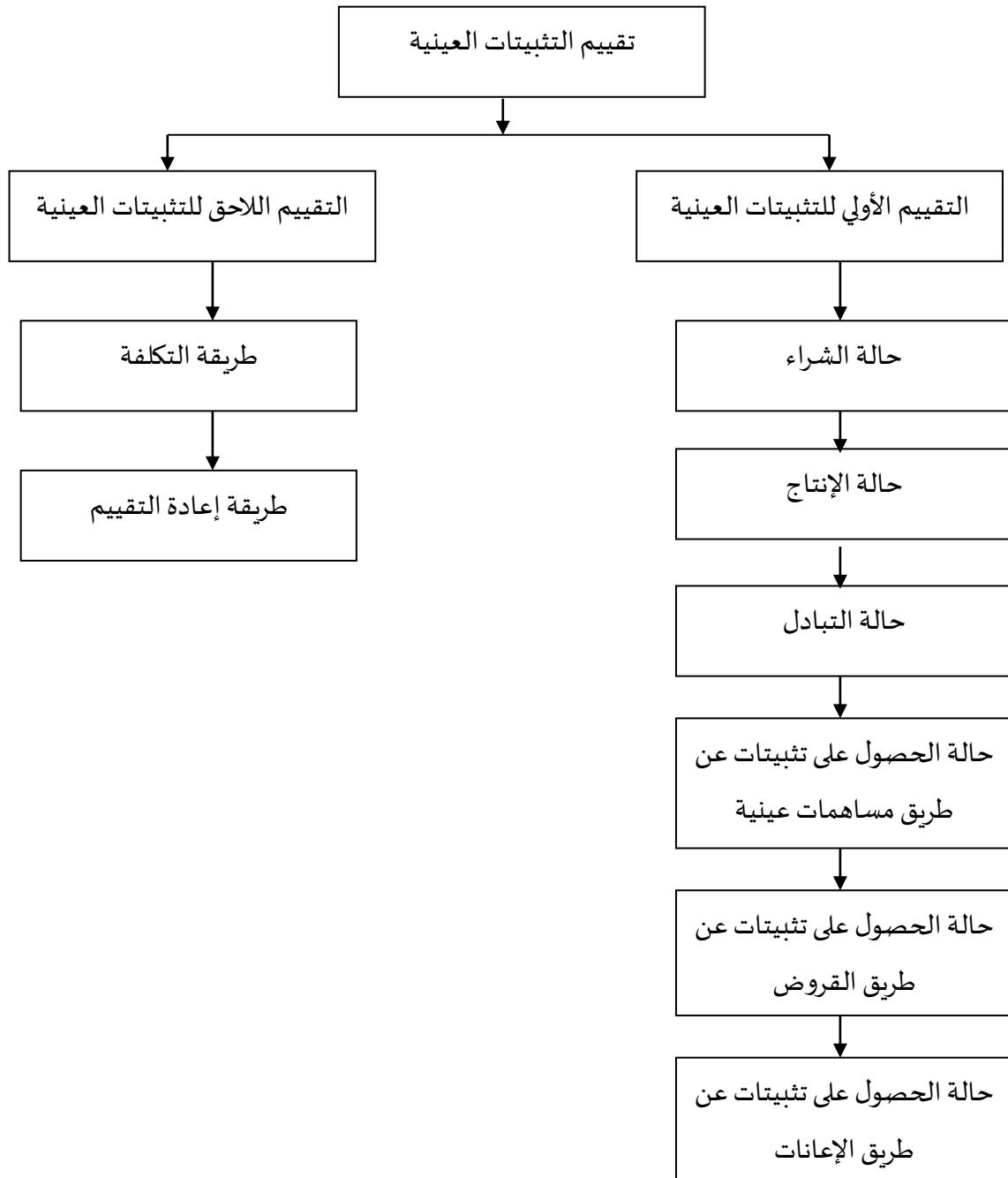
الغلافات المتداولة وغيرها من التثبيبات غير واردة في الحسابات أعلاه).

3. تقييم التثبيبات العينية:

بعد التأكد من توفر شروط إدراج الأصل ضمن التثبيبات من الضروري تحديد القيمة التي سيقيد بها محاسبا، وهي تختلف باختلاف طريقة الحصول عليها كما يجب تحديد قيمته فيما بعد (نهاية الدورة)، حيث تخضع التثبيبات العينية إلى التقييم منذ لحظة دخولها إلى المؤسسة إلى غاية خروجها، وهذا ما سيتم توضيحه من خلال الشكل التالي:

1 أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003، ص 429.

الشكل رقم (1-I): يمثل تقييم التثبيتات العينية.



المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على حواس صالح، المحاسبة العامة، دروس ومواضيع محلولة، غرناطة للنشر والتوزيع، الجزائر، ص 33.

4. الاعتراف بالتثبيتات العينية: القاعدة أن يتم الاعتراف بهذه التثبيتات أي تسجيلها في دفاتر المؤسسة

إذا توافر الشرطان التاليين:

- الشرط الأول: أن يكون من المحتمل أن يحقق استخدام هذه الأصول منافع اقتصادية مستقبلية
- للمنشأة أو الكيان.

- الشرط الثاني: يمكن للمنشأة قياس تكلفة اقتناء هذه الأصول بدرجة عالية من الدقة.¹

1. أشكال وطرق تمويل حيازة التثبيتات العينية:

• حالة الشراء نقدا (التسديد المباشر):

يمكن للمؤسسة أن تشتري أحد عناصر التثبيتات مع التسديد المباشر دون انتظار مرور مهلة لذلك، وفي هذه الحالة يمكن أن تستفيد المؤسسة من خصم تعجيل الدفع.²

• حالة الشراء على الحساب:

هنالك الكثير من الحالات التي تقوم فيها المؤسسات بشراء التثبيتات مقابل التعهد بسداد الثمن في المستقبل، وقد يكون هذا دفعة واحدة أو على أقساط، كما قد يكون هذا التعهد بإصدار سندات أو أوراق دفع وفي هذه الحالة فإن ما يتم تحمله من مدفوعات نقدية يزيد عادة عن السعر النقدي لهذا الأصل وذلك لما يتضمنه السعر المؤجل من فوائد يتحملها المشتري، وتحدد القيمة التي يسجل بها الأصل في الدفاتر بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المستقبلية التي يتضمنها التعهد بالسداد وذلك في تاريخ اقتناء الأصل (نبعد أثر الزمن عن القيمة) والفرق يعتبر كمصاريف مالية تحمل لفترات القرض.

• الحصول على التثبيتات عن طريق القروض:

النظام المحاسبي المالي يرخص في البند 03_326 باستعمال طريقة ثنائية للمعالجة المحاسبية للقروض و هذا تطبيقا للمعيار المحاسبي "IAS23" (تكاليف القروض).

حيث يرخص بإدراج تكاليف القروض في قيمة اقتناء إنتاج أو ادخار الأصل وذلك باحترام الشروط التالية:³

- إذا تطلب الأصل بالضرورة فترة زمنية طويلة حسب النظام المحاسبي المالي أكثر من 12 شهر و لم تحدد المدة في المعيار (لتجهيزه للاستخدام في الأغراض المحددة له أو لبيعه).

- في حالة اقتراض المؤسسة أموال خصيصا بغرض الحصول على أصل بعينه مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض فإننا يجب أن نضيف لتكلفة الأصل تكلفة الاقتراض الفعلية التي تحددها المؤسسة خلال الفترة مطروحا منها أي إيراد تحقق من التوظيف المؤقت للأموال المقترضة.

- في حالة الاقتراض بصفة عامة و تستخدم الأموال المقترضة في اقتناء أصل مؤهل لتحمل تكلفة الاقتراض تحدد قيمة تكلفة الاقتراض الواجب إدراجها ضمن تكلفة الأصل بحساب معدل الرسملة على الإنفاق الخاص بهذا الأصل و الذي يمثل الوسط الحسابي المرجح لمعدلات الفائدة المطبقة عن القروض

1 عبد الوهاب ناصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 221.

2 بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية AIS/IFRS، دار هومة، الجزء الأول، الجزائر، 2010، ص 276.

3 أحمد نور، المحاسبة المالية، شركة الجلال، مصر، 2004، ص ص 475-476.

القائمة خلال المدة وذلك بعد استبعاد القروض التي تم إبرامها تحديدا بغرض اقتناء أصل بذاته، ويجب ألا تزيد تكلفة القرض المحمل لتكلفة الأصل خلال دورة ما عن مجموع تكاليف القروض التي تحملتها الدورة نفسها.

- نبدأ في تسجيل (إدراج) تكاليف القرض في تكلفة الأصل عندما:

- يتم الإنفاق على الأصل.

- عند تكبد المنشأة تكلفة الاقتراض (استحقاق تكاليف القرض).

عندما تكون الأنشطة اللازمة لإعداد الأصل للاستخدام في الأغراض محددة له أو لبيعه للغير محل تنفيذ في الوقت الحالي أي قيد الانجاز.

- يوقف إدراج تكاليف القرض ضمن تكلفة الأصل بمجرد انتهاء هذه التحضيرات.

• الحصول على التثبيتات عن طريق الإعانات (المنح الحكومية):

حسب المعيار IAS 20 تعالج الإعانات العمومية بطريقتين هما:

- أن يتم إدراج المنحة من قيمة كإيراد مؤجل و يعترف به بطريقة منتظمة على أساس معقول خلال العمر

الإنتاجي للتثبيت، و هي الطريقة التي اعتمد عليها النظام المحاسبي المالي.

- أن يتم طرح قيمة المنحة من قيمة الأصل للوصول إلى المبلغ المسجل للأصل في الميزانية، و هذا ما يخفض

تكاليف الاهتلاك لاحقا¹.

• الحصول على التثبيتات عن طريق المبادلة:

في الحياة العملية يمكن أن تقتني المؤسسة التثبيتات من خلال الاستبدال الكلي أو الجزئي بأصل أو أصول

أخرى مماثلة أو غير مماثلة له، و التي سنعرضه فيما يلي :

✓ استبدال الأصل الثابت بأصل أو أصول مماثلة:

يمكن اقتناء أصل ثابت من خلال استبداله بأصل آخر مماثل له، أي لهما نفس الاستخدام في

طبيعة النشاط و قيمة عادلة مماثلة بالإضافة إلى توفر الشروط التالية:

- يفترض عدم توافر نية البيع لدى المؤسسة المقتنية.

- لا تتوفر عندئذ أركان تحقق الربحية عند المؤسسة المقتنية.

- عدم الاعتراف بأية أرباح أو خسائر عن عملية الاستبدال.

- تعد تكلفة الأصل الذي تقتنيه المؤسسة هي القيمة الدفترية للأصل المستبدل به.

1 بن ربيع حنيفة، مرجع سابق، ص ص 281-282.

✓ استبدال الأصل الثابت بأصل أو أصول غير مماثلة:

إذا كان الأصل المقتني غير مماثل الأصل الثابت المستبدل، فإن ذلك يتطلب مراعاة ما يلي:

- قياس تكلفة الأصل المقتني بقيمة العادلة.

- القيمة العادلة للأصل المقتني تكون مساوية للقيمة العادلة للأصل المستبدل به بعد تسويتها بمبالغ نقدية متبادلة.

- أن التبادل يمكن أن يحقق أرباح أو خسائر رأسمالية، يجب أن تظهر في جدول حساب النتائج¹.

المطلب الثاني: عناصر تكلفة حيازة التثبيتات العينية وشروط تسجيلها ضمن الأصول.

أولاً: عناصر تكلفة حيازة التثبيتات العينية

1. عناصر تكلفة الأراضي: ويقصد بها الأراضي المقتناة بغرض الاستخدام في عمليات المنشأة وليس بغرض

الاستثمار أو المتاجرة، و عموماً يمكن أن تشمل تكلفة اقتناء الأراضي وإعدادها للاستخدام كل أو بعض عناصر التكاليف الآتية:

- ثمن الشراء الأصلي.

- كل تكاليف التعاقد والتسجيل ونقل الملكية (عمولة الشراء، مصاريف قضائية، أتعاب المحاماة. الرسوم العقارية وغيرها).

- جميع تكاليف التمهيد والإصلاح والتحسين اللازمة ليصبح الأصل صالحاً للاستخدام المرغوب.

تكاليف التحسينات ذات العمر الافتراضي غير المحدد مثل تركيب شبكات الصرف أو توصيل الكهرباء، وإذا كان هناك تحسينات للأراضي ذات عمر افتراضي محدد فإنها لا تضاف إلى تكلفة الأراضي، وإنما يتم تسجيلها في حساب مستقل وتمتلك على مدار عمرها الافتراضي ومثال ذلك إقامة سور حول الأرض أو إنشاء ساحة انتظار السيارات وغيره.

أما إذا قامت المنشأة بشراء أرض لغرض إنشاء مبنى جديد، وكان هناك مبنى قديم يجب إزالته، فإن تكلفة إزالة المبنى والتخلص من الأنقاض وتسوية الأرض حتى بدء حفر أساسيات المبنى الجديد تعتبر لازمة لإعداد الأرض للاستخدام وبالتالي يتم إضافة هذه التكلفة إلى تكلفة الأراضي وإذا تم بيع هذه الأنقاض فإنه يجب خصم ثمن بيعها من تلك التكلفة.

2. عناصر تكلفة المباني:

تعتبر من المشاكل الأساسية في تحديد تكاليف المباني وكيفية التفرقة بين هذه الأخيرة والتكاليف التي تدخل ضمن عناصر تكلفة الأراضي فعلى سبيل المثال عندما نقوم بشراء أرض مقام عليها مبنى قديم ونريد إزالة هذا الأخير من أجل بناء آخر جديد، فهنا يتم طرح عدة تساؤلات حول ما إذا كانت تكاليف إزالة هذا المبنى جزء من

1 عبد الوهاب ناصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2004، ص 238-241.

تكلفة المبنى الجديد أو جزء من تكلفة الأراضي أم تعتبر كمصاريف جارية يتم تحميلها كلية خلال هذه الدورة. ويعتبر المعيار الأساسي للفصل في هذه التساؤلات هو العلاقة السببية بين النفقة وأحد عناصر الأصول، وتعني به البحث عن مدى ارتباط النفقة بالأصل الذي تملكه المنشأة حيث يسمح لنا هذا المعيار في الفصل بين عدة حالات، والجدول الموالي يشمل بعض الأمثلة عن ذلك¹.

الجدول رقم (1-1): تحديد عناصر تكلفة المباني:

التكلفة	كيفية معالجتها وأسباب ذلك
تكلفة المباني المؤقتة المقامة للإشراف على بناء الموقع الجديد ولتخزين العتاد و المواد أثناء عملية البناء.	تعتبر جزء من تكلفة المبنى الجديد و ذلك لأنها تعتبر جزء من التكاليف الضرورية للبناء و إقامة المبنى الجديد.
تكاليف إزالة مبنى قديم غير صالح للاستخدام على أرض ملك للمنشأة و ذلك لبناء آخر جديد.	تعتبر هذه التكاليف جزء من الخسائر المتعلقة بالاستغناء عن خدمات الأصل القديم فهذه التكاليف مرتبطة بخدمات الأصل القديم وليس بالخدمات التي ستحصل عليها المنشأة من المبنى الجديد.
التأمين على الأخطار التي قد يتعرض لها الغير أثناء عملية البناء.	تعالج كجزء من تكلفة المبنى الجديد باعتبارها تكاليف محاادية و ضرورية لوضع الأصل الجديد موضع التنفيذ.

المصدر: أحمد نور، مرجع سابق، ص 480.

المعدات والأدوات والتثبيتات الأخرى:

إن تحديد تكاليف التثبيتات المادية من الأهمية التي يتم رسمتها وتوزيعها على مدى العمر الإنتاجي لهذه العناصر، حيث لا تقتصر هذه التكاليف على الاقتناء المبدئي للتثبيت فقط، بل قد تظهر مجموعة من المصاريف الأخرى خلال خدمته وتشغيله، وفيما يلي القواعد المتعلقة بقياس وتقييم هذه التكاليف:

إن التثبيتات المادية التي توافق الشروط السابقة الذكر يجب أن تقيم بتكلفتها والتي تشمل ثمن الشراء (بعد طرح كل التخفيضات والحسومات) مضافا إليها جميع الضرائب والرسوم غير المسترجعة، مثل الرسوم الجمركية ورسوم التسجيل، بالإضافة إلى المصاريف المرتبطة مباشرة بتحويل ونقل التثبيتات إلى موقعه، و

1 إسماعيل إبراهيم جمعة، وآخرون، المحاسبة المتوسطة في الأصول طويلة الأجل، الالتزامات بعض مشاكل قياس الدخل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996، ص 8.

مصاريف تجهيز هذا الموقع وتجهيزه وتكاليف التفكيك والتركيب، وكل المصاريف المتعلقة بالتثبيت لجعله في حالة الخدمة وجاهز للاستخدام حسب الطريقة المتوقعة من الإدارة،¹ ومن أمثلة هذه التكاليف نجد مصاريف المستخدمين، تعويضات الخبراء والمختصين، مصاريف الشحن... الخ

أما فيما يتعلق بالمصاريف الأخرى غير المرتبطة مباشرة بالتثبيت المادي و عملية جعله في حالة الخدمة، لا يمكن أن تدمج في تكلفته، وحتى يعترف بهذه المصاريف الإضافية في تكلفة التثبيت يجب أن توافق مجموعة من الشروط هي²:

- أن تكون هذه المصاريف مرتبطة بالتثبيت و عملية وضعه في الخدمة.
 - أن تكون ضرورية.
 - أن تكون عادية وغير مبالغ فيها.
- في حالة بناء التثبيت المادي داخليا فإن تكلفته تشمل مجموع تكاليف المواد المستهلكة واليد العاملة والمصاريف الأخرى المباشرة والمرتبطة بالتثبيت ووضعه في الخدمة، كما يجب أن تؤخذ بعين الاعتبار الفوائد المالية التي تمثل تكاليف التمويل الخارجي عند وجود الحاجة له، وهذا إذا كان التثبيت المادي مؤهل أي يتطلب مدة زمنية لإنجازه أكثر من سنة، كذلك الأمر بالنسبة إلى التثبيتات المحصلة بدفع مؤجل إذا كانت مؤهلة، حيث يعتبر الفرق بين القيمة الفورية والقيمة التي يجب تسديدها كفوائد مالية يعترف بها في تكلفة التثبيت.
- إذا تم اقتناء التثبيت المادي بالتبادل مع تثبيت آخر سواء كان مسائل أو غير مماثل، فإن التكلفة يتم قياسها بالقيمة العادلة، إلا إذا:
- كانت عملية التبادل ليس لها وجود مادي.
 - كانت القيمة العادلة للتثبيت المستلم أو المستغنى منه لا يمكن قياسها بموثوقية، وإذا لم يتم قيام التثبيت المقتنى بالقيمة العادلة، فإن تكلفته تكون القيمة المحاسبية لنظيره المستغنى عنه.
 - إذا تم شراء التثبيت المادي مقابل إصدار أسهم أو سندات يسجل بالقيمة العادلة لهاته الأسهم والسندات التي أصدرت مقابله، مع الأخذ بعين الاعتبار علاوة أو خصم الإصدار.
 - إذا تم شراء التثبيتات المادية كمجموعة واحدة توزع التكلفة التي تقع مقابلها على عناصر هاته المجموعة حسب القيم التي يصدرها الخبراء.
 - إذا تم استلام التثبيتات المادية كتبرعات تسجل بقيمتها العادلة عند نقل ملكيتها، وإذا لم تنقل ملكيتها يتم الإفصاح عنها ضمن الملاحظات التفسيرية.
 - إذا تم اقتناء تثبيت مادي يتكون من أجزاء مدة استعمالها واستهلاك منافعها الاقتصادية تختلف عن

Brian et Laura Friedrich, IAS36, CGA Canada, 2009, p02 1

2 محمد وندلوس، معايير المحاسبة الدولية، دروس السنة الأولى ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010.

مدة استعمال التثبيات ككل، وكانت هذه الأجزاء ذات مبالغ هامة ومعتبرة بالنسبة للقيمة الكلية

للتثبيات، فإن التسجيل يكون على حسب الأجزاء أي بشكل منفصل.¹

ثانياً: شروط تسجيل التثبيات ضمن الأصول.

1. المبدأ: طبقاً للقاعدة العامة لتقييم الأصول يدرج التثبيات المادي أو المعنوي في الحسابات كأصل:

- إذا كان من المحتمل تؤول منافع اقتصادية مستقبلية مرتبطة به إلى الكيان.

- إذا كانت تكلفة التثبيات من يمكن تقييمها بصورة صادقة.

2. التمييز بين التثبيات والأعباء:

من أجل القيام بالتثبيات بالتسجيلات المحاسبية الصحيحة يجب التمييز بين مفهوم التثبيات والعبء،

وحسب نص المادة 6-121 من النظام المحاسبي المالي فإن النفقات اللاحقة المتعلقة بالتثبيات المادي أو المعنوي

تسجل في الحسابات كعبء خلال السنة المالية المستحقة خلالها إذا كانت تمكن من استرجاع مستوى نجاعة

التثبيات، أما إذا كانت تزيد عن قيمة التثبيات، أي إذا كان من المحتمل أن تؤول منها منافع اقتصادية مستقبلية

تفوق المستوى الأصلي لنجاعته فإنها تدرج في الحسابات على شكل تثبيات وتضاف إلى قيمة التثبيات.²

1 خالد جمال الجعران، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008، ص 362.

2 الجريدة الرسمية "قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها" المؤرخ في 07/26، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007، ص 06.

المطلب الثالث: طرق تمويل حيازة التثبيات العينية (الإهلاك، خسارة القيمة والتنازل).

عملا بمبدأ الحيطة والحذر، فإنه يقع على عاتق المؤسسة بمناسبة كل عملية جرد إثبات الإهلاك السنوي لكل عنصر من عناصر التثبيات، يهدف إلى إظهار الصورة الصادقة لعناصر ذمة المؤسسة، كما يجب عليها إظهار كل خسارة في قيمة التثبيات على النحو التالي:

أولاً: تعريف الإهلاك وطرقه.

يعتبر الإهلاك إثبات محاسبي وله عدة طرق محاسبية للإهلاك والذي سيتم توضيحه في هذا المطلب.

1. تعريف الإهلاك: يعرف الإهلاك على انه انخفاض قيمة الاستثمارات نتيجة الاستخدام أو التآكل أو

القدم،¹ ففي النظام المحاسبي المالي وفي المادة 07-121 فقد عرف الإهلاك كالتالي: "الإهلاك هو

استهلاك المنافع الاقتصادية المرتبطة بأصل عيني أو معنوي ويتم حسابه كعبء إلا إذا كان مدمجا في

القيمة المحاسبية لأصل أنتجه الكيان لنفسه."

2. طرق الإهلاك: لحساب الإهلاك هناك عدة طرق يمكن إتباعها ويمكن توضيح طرق الإهلاك من

خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1): طرق حساب الإهلاك.

طريقة حسابها	التعريف	الطريقة
يحسب قسط الإهلاك وفق العلاقة التالية: القيمة القابلة للإهلاك × المعدل × المدة. المعدل = 1 / العمر الإنتاجي أو العمر الإنتاجي / 100.	يتم توزيع التكاليف على العمر الإنتاجي بصفة متساوية كما هو ممثل بيانيا في الشكل التالي: 	الإهلاك الثابت
يتم حسابها وفق المعدلات التالية: العمر المقدر: المعامل: 3-4 سنوات 1.5 5-6 سنوات 2 أكثر من 6 سنوات 2.5 معدل الإهلاك المتناقص = معدل الإهلاك الثابت × المعامل (حسب الجدول)	تعتمد هذه الطريقة على تطبيق نسبة مئوية ثابتة على قيمة متناقصة. تطبيق القيمة الأصلية للاستثمار (التثبيات) بالنسبة للسنة الأولى ثم القيمة المتبقية يطرح إهلاك السنة الماضية بالنسبة للسنة الثانية وهكذا، ومن شروط هذه الطريقة يجب على المؤسسة الخاضعة للنظام الحقيقي للضرائب	الإهلاك المتناقص

1 عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفقا للنظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوعريج، 2001، ص ص 218-219.

<p>يتم التفوق عن استعمال الإهلاك المتناقص لما يكون الإهلاك المتناقص أقل من القيمة الباقية على السنوات المتبقية وتوزيع الباقي بالتساوي على القيمة الباقية.</p> <p>القيمة الباقية × المعدل < القيمة الباقية / عدد السنوات المتبقية.</p> <p>في هذه الحالة يكمل الضرب في المعدل أما إذا:</p> <p>القيمة الباقية × المعدل > القيمة الباقية / عدد السنوات المتبقية.</p> <p>في هذه الحالة توزع بالتساوي القيمة المتبقية على السنوات الباقية.</p>	<p>ويجب على المؤسسة اختبار هذه الطريقة كتابيا عن طريق رسالة تقدم لمصلحة الضرائب ويجب أن يكون عمر الاستثمار على الأقل 03 سنوات ذات صلة مباشرة بالإنتاج.</p>	
<p>يتم الحصول على قسط الإهلاك للاستثمار في كسر يكون بسطه عدد السنوات المقابلة للاستعمال (مدة الاستعمال السابقة) ومقامه ن (ن+1)/2.</p> <p>ن: يمثل عدد سنوات الإهلاك.</p> <p>والقسط السنوي = القيمة القابلة للإهلاك × رقم السنة / مج أرقام السنوات حسب العمر الإنتاجي.</p> <p>مثال: تثبت عمره الإنتاجي 5 سنوات مجموع أرقام السنوات = 1+2+3+4+5 أو يساوي.</p> <p>ن(ن+1)/2 = 5(5+1)/2 = 15.</p>	<p>تستعمل هذه الطريقة عندما تتوقع مصاريف أخرى (مع الإهلاك) أن تكون مرتفعة في السنوات الأولى ومنخفضة في السنوات الأخيرة لا يوجد أي شرط ما عدا الإدلاء كتابيا عن طريق ضبط رسالة للتصريحات السنوية بموجبها تختار المؤسسة تطبيق هذه الطريقة.</p>	<p>الإهلاك المتصاعد</p>
<p>يعبر العمر بوحدات كمية (طن، كغ، كم، وحدة منتجة) بحسب معدل الإهلاك لوحدة النشاط (الإنتاج) معدل الإهلاك = القيمة القابلة للإهلاك / عدد وحدات النشاط</p>	<p>بعض التثبيات تناقص أو تستنفذ منافعتها بعدد وحدات النشاط أو وحدات الإنتاج ولهذا عادة ما يعبر عن العمر الإنتاجي لهذه التثبيات بوحدات الإنتاج والتي يمكن أن يكون</p>	<p>إهلاك وحدات الإنتاج</p>

الإجمالية. قسط الإهلاك = عدد الوحدات المنتجة × معدل الإهلاك.	مثلا عدد الكيلومترات المقطوعة لمعدات النقل الخ	
--	---	--

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على: حواس صلاح، المحاسبة العامة، دروس مواضيع ومسائل محلولة،
غرناطة للنشر كالتوزيع، الجزائر، 2008، ص ص 152-157.

3. القيد المحاسبي للإهلاك: يتم تسجيل أقساط الإهلاك في N/12/31 من كل سنة في الدفاتر
المحاسبية كما يلي:

XX	مخصصات الإهلاك	681
XX	إهلاك التثبيات	28 X
	إثبات قسط الإهلاك	

4. إهلاك التثبيات العينية:

تعتبر التثبيات العينية من بين الأصول التي تهلك ما عدا الأراضي غير المنجمية، حيث تهلك بنفس طريقة
إهلاك التثبيات المعنوية.¹

1. إهلاك التثبيات العينية القابلة للتفكيك:

هناك بعض التثبيات العينية عناصرها تختلف فترات استخدامها ومنه فإن معدلات إهلاكها سوف
تختلف، لذا فإن كل عنصر يعالج (تهلك) على حدا ويكون له جدول إهلاك خاص به.

2. إهلاك أعباء تفكيك المؤسسة وإعادة تهيئة الموقع في نهاية حياة المشروع: تكاليف تفكيك المؤسسة
وإعادة تهيئة الموقع تضاف إلى تكلفة المشروع (إلى تكاليف المباني مثلا) ليتم إهلاكها أي (تكلفة المشروع
+ تكلفة تفكيكه) خلال فترة حياة المشروع.

3. الصيانة الدورية للتثبيات المادية: تكاليف الصيانة الدورية تسجل في حساب فرعي لحساب الأصل
المعني بعملية الصيانة، وأن هذه العملية (الصيانة) ستعتبر أحد مكونات التثبيات، إذن وفي نهاية السنة
يتم تسجيل قسط إهلاك التثبيات وكذلك قسط إهلاك عنصر الصيانة الدورية كل على حدا.

4. الخسارة في قيمة التثبيات العينية وحالة التنازل:

تتعرض التثبيات العينية لنقص القيمة، كما أن المؤسسة قد تضطر للتنازل عنها لسبب من الأسباب
كعدم كفايتها الإنتاجية أو لتقادمها.... الخ.

1 هوام جمعة، المحاسبة المعمقة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، AIS_IFRS، 2009، ديوان المطبوعات الجامعية،
الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر، ص 78.

ثانيا: الخسارة في قيمة التثبيتات العينية.

يجب على المؤسسة في نهاية كل سنة أن تخضع التثبيتات العينية إلى فحص تدني القيمة وذلك حسب المعيار الدولي IAS16 وهذا لضمان تسجيل الأصول بأقل قيمتها القابلة للتحصيل.¹

1. تعريف خسارة القيمة: عرف النظام المحاسبي المالي خسارة القيمة بأنها فائض القيمة

المحاسبية للأصول عن القيمة الواجبة التحصيل، وتدني التثبيتات هو الفرق بين القيمة

الباقية المحاسبية والقيمة القابلة للتحصيل عندما تكون الأولى أقل من الثانية.

تدني القيمة = القيمة الباقية المحاسبية - القيمة القابلة للتحصيل.

✓ القيمة القابلة للتحصيل: هي القيمة المسترجعة للأصل والتي تمثل أعلى قيمة بين القيمة

الصادفة للتنازل عن هذا الأصل وقيمه النفعية.

✓ القيمة النفعية: هي القيمة المعينة لتقديرات التدفقات الخزينة المستقبلية المنتظرة من استعمال

الأصل بشكل متواصل مطروحا منها التدفقات الخارجية، ويدعم الفرق بالقيمة المعينة لمبلغ التنازل عن الأصل

في نهاية مدة الانتفاع به.

✓ القيمة المحينة: هي المبلغ المحين لمدفوعات الخزينة بتاريخ الحصول على الأصل.

2. المؤشرات الدالة على وجود خسائر في القيمة: قد تكون هذه المؤشرات إما داخلية أو خارجية.

أ- المؤشرات الداخلية: من بينها:

- التدهور أو الإلتلاف المادي المتوقع في المخطط الابتدائي قد ظهر.

- تغيرات هامة في طريقة الاستخدام أو مستقبلية لها أثر على استخدام الأصل (إعادة الهيكلة، التخلي عن الأنشطة...).

ب- المؤشرات الخارجية: وتتمثل في:

- حدث انخفاض في القيمة السوقية خلال الدورة بشكل معتر.

- تغيرات هامة لها أثر سلبي على المؤسسة، حدثت خلال الدورة أو ستحدث في المستقبل القريب في المحيط

التقني الاقتصادي أو القانوني ومن أمثلة ذلك ظهور إجراءات جديدة تعجل من التقنيات المستخدمة غير

فعالة التغير في التنظيمات ... إلخ.

- معدل الفائدة سائد في السوق زاد خلال الدورة ومن المحتمل أن هذه الزيادة تخفض من القيم البيعية

بشكل هام.²

3. التسجيل المحاسبي لخسارة القيمة: يتم التسجيل المحاسبي للتدهور بشكل مشابه لتسجيل

1 عبد الرحمان عطية، مرجع سابق، ص 30-32.

2 بن ربيع حنيفة، مرجع سابق، ص 366.

الاهتلاكات، غير أن حساب تدهور التثبيتات يحمل الحساب 29 خسائر القيمة عن التثبيتات، كما يلي:

	XX	مخصصات الإهلاك وخسائر قيمة الأصول غير المتداولة	290	681
XX		خسائر القيمة عن التثبيتات المعنوية	أو	
XX		خسائر القيمة عن التثبيتات العينية	291	
		إثبات التدهور في القيمة		

4. إعادة تقييم خسائر القيمة: تقوم المؤسسة في نهاية كل دورة بإعادة تقييم القيمة المدرجة في الحسابات بالنسبة للسنوات المالية السابقة وإن وجد أي مؤشر يدل على أن الخسارة في القيمة المدرجة أصبحت غير موجودة أو انخفضت تقوم المؤسسة بإعادة تقدير القيمة القابلة للتحصيل الجديدة، حيث تسجل كمنتجات في حسابات النتائج عندما تصبح القيمة القابلة للتحصيل أكبر من القيمة المحاسبية الصافية وفي هذه الحالة يتم رفع القيمة المحاسبية بما يناسب قيمتها القابلة للتحصيل لكن دون تجاوز القيمة المحاسبية الصافية التي لم تدرج فيها أي خسارة قيمة خلال السنوات المالية السابقة، ويتم إعادة تسوية ح/29 في نهاية كل سنة.¹

5. آثار تدهور خسارة القيمة: عند ملاحظة تدهور أي تثبيت، لا يلاحظ تقليص قيمته المحاسبية الصافية فحسب، بل يجب تغيير مخطط إهلاكاته إذا كان تثبيتا قابل للإهلاك.

ثالثا: حالة التنازل عن التثبيتات العينية

قد تنازل المؤسسة عن التثبيتات بسبب من الأسباب، كعدم كفايتها الإنتاجية، لتقدمها أو بسبب تغيير طرق الإنتاج أو النشاط، ويتم الاستغناء عن التثبيتات إما بالبيع، الشطب أو الاستبدال. شطب الأصل من الخدمة (التخلص منه): عندما تقرر إدارة المؤسسة شطب من الخدمة، أي التخلص منه² نهائيا وبدون مقابل لأنها لا تنتظر من استعماله أو بيعه أية منافع اقتصادية مستقبلية، ففي هذه الحالة يجب إقفال حساب التثبيت المعني وأيضا حساب مجموع الاهتلاكات، وهنا نميز بين حالتين:

✓ التثبيت المهلك كليا: إذا كان التثبيت مهلك كليا، فهذا الشطب لا يؤدي إلى أية نتيجة لأن مجموع

الإهلاك يساوي تكلفة التثبيت فيكون تسجيل الشطب كما يلي:

1 عبد الرحمان عطية، مرجع سابق، ص ص 139-140.

2 عبد الوهاب ناصر علي، مرجع سابق، ص 288

	XX	تثبيتات عينية		21 X
	XX	خسارة القيمة عن التثبيتات		
XX		شطب التثبيتات	29 X	

✓ التثبيت قيد الإهلاك: ففي هذه الحالة يتم التخلص من التثبيت غير مهتك كليا، فهو قيد الإهلاك

أي له قيمة باقية محاسبية موجبة، فيقفل حساب التثبيت المشطوب من الخدمة مقابل جعل مجموع

الإهلاك مدين ونواقص القيمة من التنازل عن التثبيتات المادية 652 وبسعر التنازل يسجل في الجانب

الدائن من حساب 752 فوائض القيمة من التنازل عن التثبيتات المادية وتسجل حالتين:

✓ إذا كانت الخردة معدومة: أي تكون مجموع الاهتلاكات لغاية تاريخ البيع مساوية لتكلفة التثبيت وفي هذه

الحالة نتيجة الاستغناء أو التنازل هي دائما ربح مساوي لسعر البيع الصافي.

✓ إذا كانت للتثبيت قيمة خردة: القيمة المحاسبية الصافية = الخردة.

نتيجة التنازل = سعر البيع الصافي - الخردة.

في هذه الحالة يترتب على عملية بيع هذه الأصول أحد المواقف التالية:

- إذا كان سعر البيع الصافي < قيمة البيع المتوقعة (الخردة)... النتيجة ربح.

- إذا كان سعر البيع الصافي > قيمة البيع المتوقعة (الخردة)... النتيجة خسارة.

- إذا كان سعر البيع الصافي = قيمة البيع المتوقعة (الخردة)... النتيجة معدومة.

الحالة الأولى: حالة الربح أي سعر التنازل < القيمة المحاسبية الصافية VNC

التسجيل المحاسبي يكون كالتالي:

		XX/XX/XX		
	XX	إهلاك متراكم		28X
	XX	خسائر القيمة عن التثبيتات		29X
	XX	البنك		512
XX		التثبيت المعني	2XX	
XX		فوائض القيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية	752	
		قيد التنازل عن التثبيت		

الحالة الثانية: حالة الخسارة أي سعر التنازل > القيمة المحاسبية الصافية VNC¹.

		XX/XX/XX		
	XX	إهلاك متراكم		28X
	XX	خسائر القيمة عن التثبيتات		29X
	XX	البنك		512
	XX	نواقص القيمة عن خروج أصول مثبتة غير مالية		652
XX		التثبيت المعني	2XX	
		قيد التنازل عن التثبيت		

المبحث الثاني: الإطار المفاهيمي حول المردودية الاقتصادية

تقوم المؤسسة بممارسة نشاطها الدوري والمتمثل في استغلال مختلف العوامل المتوفرة لديها من أجل الحصول على منتجات لتلبية حاجيات الإنسان المادية والمعنوية، محاولة بذلك التأقلم مع متغيرات المحيط لتضمن هدفها الأساسي وهو الاستمرارية، ولتتمكن المؤسسة من معرفة قدرتها على بلوغ أهدافها، هل حققها بالوسائل المعقولة فإنها بحاجة إلى تقييم أدائها، وباعتبار المؤسسة مجموعة من الوظائف فإنها حتما بحاجة إلى تقييم أداء كل وظيفة من وظائفها، فهي إذن تقيم أداء وظيفة الأفراد أدائها المالي، وفي الأخير أدائها لاقتصادي.

المطلب الأول: مفاهيم المردودية الاقتصادية والمالية وأهم مقاييسها

أولاً: مفهوم المردودية الاقتصادية والمالية.

تعريف المردودية:

عرف بياركنسو "pierre Canso" المردودية بأنها مفهوم يطبق على كل نشاط اقتصادي عند استخدام

الإمكانات المادية والبشرية والمالية والتي يعبر عنها بالعلاقة التالية: المردودية = النتائج / الوسائل.

كما عرفت المردودية بأنها النسبة بين النتيجة المحققة والوسائل المستعملة لتحقيق هذه النتيجة.

يتضح لنا انطلاقاً من التعاريف السابقة مدى تطور مفهوم المردودية، الذي كان أول الأمر مرتبطاً باستغلال

1 بن ربيع حنيفة، مرجع سابق، ص 296.

الأرض ليشمل بعد ذلك كل العمليات المالية التي تقوم بها المؤسسة، أي أن مفهوم المردودية في المؤسسة يتضمن بشكل أساسي بعدا ماليا، بحيث يشترط قبل كل شيء أن تتحصل المؤسسة المعنية حتما على نتيجة محاسبية إيجابية أي على فائض من الإيرادات على التكاليف، حتى يتسنى الكلام على تحقيق تلك المؤسسة للمردودية خلال فترة معينة.¹

1. تعريف المردودية المالية:

تعرف المردودية المالية " ذلك المقياس الذي يشير إلى مدى قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح، وتوفير الأموال الكافية لضمان استمرار نشاطها"، وتعرف كذلك: على أنها النتيجة المتحصل عليها من استخدام أموال المساهمين، ونتيجة هذه النسبة تمثل ما تقدمه الوحدة الواحدة المستثمرة من أموال المساهمين من ربح صافي، وتمثل هذه أهم النسب المالية، لأن الهدف من التسيير المالي هو تعظيم حقوق المساهمين، وكلما كانت نتيجة هذه النسبة مرتفعة زادت أهمية وجاذبية أسهم المؤسسة المتداولة في بورصة الأسهم والسندات. وتسمي أيضا بعائد أو مردودية الأموال الخاصة، وهي العلاقة بين النتيجة التي حققتها المؤسسة والأموال الخاصة، فهي تقيس العائد المالي المتحقق من استثمار أموال أصحاب المؤسسة. وتحسب المردودية المالية بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية RCP} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) * 100.$$

ومنه فهي تساوي النتيجة الصافية على الأموال الخاصة والعلاقة تحدد مستوى مشاركة الأموال الخاصة في تحقيق نتائج صافية تمكن المؤسسة عن استعادة ورفع حجم الأموال الخاصة ويمكن بقراءة معمقة تعرف مردودية الأموال الخاصة على أنها المردودية الاقتصادية عند مستوى استنادة معلومة. وكذلك فالمردودية المالية تقيس مدى قدرة المؤسسة على توليد الأرباح ومكافأة المساهمين، ولهذا يهتم المساهم بالمردودية المالية لأنها تحدد مصيره فيما يتعلق بالأرباح.

1.1 المركبات الأساسية للمردودية المالية:

$$\text{مردودية الأموال الخاصة RCP} = (\text{النتيجة الصافية} / \text{رقم الأعمال}).$$

$$\text{مردودية الأموال الخاصة RCP} = (\text{رقم الأعمال} / \text{الأصول الاقتصادية}).$$

1 ناصر دادي عدون، وآخرون، ، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الجزائر .، الطبعة الأولى، 2008، ص15.

مردودية الأموال الخاصة RCP = (الأصول الاقتصادية / الأموال الخاصة).

إذن فالمردودية المالية يمكن تحليلها إلى ثلاث مركبات أساسية والمتمثلة في معدل الربحية الإجمالية ومعدل

دوران الأصول الاقتصادية والنسب الهيكلية والتي نعرفها باختصار كآتي:

معدل الربحية الإجمالية = النتيجة الصافية / رقم الأعمال.

2.1. معدل الربحية الإجمالية: يقيس الربحية الإجمالية للمؤسسة انطلاقاً من إجمالي أنشطتها، حيث يقارن

النتيجة الصافية المحققة خلال الدورة برقم الأعمال السنوي وخارج الرسم ويحسب انطلاقاً من جدول النتائج، ويعتبر هذا المعدل من مؤشرات قياس الأداء المالي ويظهر قدرة المؤسسة على تحقيق أرباح صافية ومقارنة برقم الأعمال، أي قدرة المؤسسة على تحويل إيراداتها الإجمالية إلى ربح صافي وقدرتها على التحكم في التكاليف الإجمالية.

معدل دوران الأصول الاقتصادية: يقيس هذا المؤشر قدرة مساهمة الأصول الاقتصادية في تحقق رقم الأعمال،

وذلك بمعدل نقارن فيه بين مستوى الأصول الاقتصادية المستثمرة لتحقيق رقم الأعمال معين ويحسب انطلاقاً من الميزانية.

4.1. جدول حسابات النتائج بالعلاقة التالية:

ويمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي يتكرر فيها رقم الأعمال بنفس الحجم ليغطي الأصول الاقتصادية بشكل يمكن متخذ القرار المالي من مراقبة الجدوى الاقتصادية للأموال المستثمرة في الدورة الاقتصادية وإمكانية تصحيحها لتحقيق الأهداف المسطرة.

4.1. النسبة الهيكلية: تقيس التركيبة المالية للمؤسسة، وذلك بمقارنة مستوى الأموال الخاصة إلى إجمالي الأصول الاقتصادية وتحسب انطلاقاً من الميزانية الاقتصادية بالعلاقة التالية:

النسبة الهيكلية = الأصول الاقتصادية / الأموال الخاصة

يمكن هذا المعدل من حساب عدد المرات التي تتكرر فيها الأموال الخاصة بنفس المستوى الأصول الاقتصادية،

أي تعطي للمحلل المالي فكرة حول مساهمة الأموال الخاصة في تمويل الاحتياجات المالية ممثلة في الأصول

الاقتصادية¹.2. تعريف المردودية الاقتصادية **Rentabilité économique**:

هي العلاقة بين النتيجة الاقتصادية التي تحققها المؤسسة ومجموع الأموال التي استعملتها قد يعبر عن النتيجة الاقتصادية بالفائض الإجمالي للاستغلال أو بنتيجة الاستغلال، أما الأموال المستخدمة في تحقيق هذه النتيجة فيعبر عنها عادة بأصول المؤسسة، إلا أن البعض يستخدم الأصول الثابتة مضافا إليها احتياج رأس المال العامل للتعبير عن الأموال المستعملة لتحقيق النتيجة الاقتصادية قياس المردودية الاقتصادية يسمح للمؤسسة بمعرفة قدراتها على تحقيق الأرباح بعيدا عن تأثير التمويل وتقيس مؤشرات المردودية الاقتصادية وكذا المالية كفاءة وفعالية إدارة المؤسسة في تحقيق الأرباح لذلك نجد أن مؤشرات المردودية المالية والاقتصادية في مجال اهتمام المستثمرين الجدد والمسيرين والمقرضين فالمستثمرين يمكنهم معرفة المؤسسة التي يمكنها أن تثيرهم، و المسيرين يستطيعون التحقق من نجاح المؤسسة، والمقرضون يشعرون بالأمان عند إقراض أموالهم للمؤسسة التي تحقق أرباحا الكثير من تلك التي لا تحققها.

3. المردودية الاقتصادية الإجمالية: هي العلاقة بين الفائض الإجمالي للاستغلال وأصول المؤسسة

المردودية الاقتصادية الإجمالية = الفائض الإجمالي للاستغلال / مجموع الأصول

يسمح هذا المؤشر بمعرفة قدرة المؤسسة على تحقيق الأرباح الاقتصادية وقدرة أصولها على توفير أو تدعيم خزينة الاستغلال لأنه كما سبق وأن أشرنا أن الفائض الإجمالي للاستغلال هو أصل حساب فائض خزينة الاستغلال².

4. المردودية الاقتصادية الصافية:

المردودية الاقتصادية أو مردودية الاستغلال تحمل رأس المال الاقتصادي إلى تدفق النتيجة المحققة بالاستغلال قياسين يمكن تصورهما الفائض الإجمالي للاستغلال و نتيجة الاستغلال وتحسب بالعلاقة:

المردودية الاقتصادية = الفائض الإجمالي للاستغلال / رأس المال الاقتصادي

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / رأس المال الاقتصادي

وغالبا ما يفضل المحللين النسبة الثانية في تحديد المردودية الاقتصادية لأنه يتضمن تأثير تكلفة الاهتلاك المؤونات ويدفع هذا الامتياز المفاهيمي إلى إجراء تقييم لهذه التكاليف المقيدة بقواعد جبائية ومحاسبية والتي يمكن أن تتأثر بخيارات تقديرية.

رأس المال الاقتصادي = الأصول الثابتة الصافية + احتياجات رأس المال العامل

= الأموال الخاصة + الديون المالية

احتياجات رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

1
2

وانطلاقاً من العلاقة السابقة و باستعمال المتغير رقم الأعمال CA نستطيع أن نكتب:

$$\text{المردودية الاقتصادية} = (\text{نتيجة الاستغلال} \times \text{رقم الأعمال}) / (\text{رأس المال الاقتصادي} \times \text{رقم الأعمال})$$

$$\text{المردودية الاقتصادية} = (\text{نتيجة الاستغلال} / \text{رقم الأعمال}) \times (\text{رأس المال الاقتصادي} / \text{رقم الأعمال})$$

ثانياً: أهم مقاييس المردودية الاقتصادية

يهتم بدراسة تفصيلة ومعقدة لمقياس المردودية على مستويات النتيجة والعلاقة التسلسلية التي تربط كل عنصر بأجر.

الفرع الأول: مقاييس المردودية على مستويات النتيجة.

1. الهامش الإجمالي: يعني الفرق بين المبيعات من البضاعة وتكاليف شرائها حيث يكون البيع لهذا المواد أو

البضاعة على حالتها أي بدون إجراء أي تغيير عليها ويكون الهامش الإجمالي في المؤسسة التجارية أو القسم

التجاري في حالة ما إذا كانت المؤسسة مزدوجة النشاط.

ويتم تقييم المبيعات من البضائع على أساس سعر بيع البضاعة بعد طرح التخفيضات التي قد تمنع إلى الزبائن، وكما الحال كذلك عند تقييم تكلفة البضاعة المباعة فإنها تحسب بمجموع ثمن شراء البضاعة وذلك مضاف إليها المصاريف التي تتعلق بها وهذا في حالة استعمال الجرد المستمر.

إذن الهامش الإجمالي ذو أهمية بالنسبة للمؤسسة التجارية في حالة دورة النشاط العادية، حيث يعبر عن

تسييرها أي عن المصدر الحقيقي لأرباحها.

كما أنه يستعمل في قياس درجة مردودية المؤسسة التجارية ومقارنته بالمؤسسات الأخرى، من نفس النشاط

ومن قطاعات أخرى وذلك بالنظر إلى النسب النموذجية المحددة ومن هذه النسب:

الهامش الإجمالي	الهامش الإجمالي
تكاليف البضائع المستهلكة	مبيعات البضاعة

إن التغيير في الهامش الإجمالي من دورة استغلالية إلى أخرى يرجع للأسباب وهي عند ارتفاع سعر البيع الوحدة

الصافي أو سواء انخفاض في سعر تكلفة البضاعة المباعة أو كلاهما في نفس الوقت.

ومن بين فوائد حساب الهامش الإجمالي في التسيير هو أنه يسمع بقياس ومراقبة القدرة التجارية للمؤسسة لذا

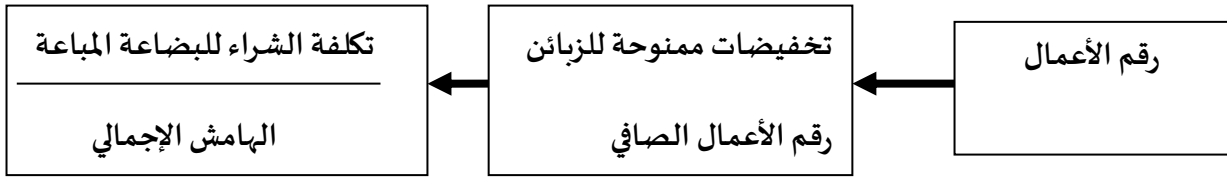
فعند حدوث أي تغيير في الهامش الإجمالي يجب أن نبحت عن مسؤولية التي قد تعود إلى سياسة الشراء الغير

الجيدة، كما أنه يستعمل كأساس للتقديرات.¹

ويمكن تمثيل الهامش الإجمالي بيانياً كما يلي:

¹ ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1990، ص ص 75، 76.

الشكل رقم (2-I): التمثيل البياني للهامش الإجمالي



من خلال هذا التمثيل البياني للهامش الإجمالي نلاحظ أن هذا الأخير يتعلق بطريقة تقييم المخزونات المباعة، وعلى هذا الأساس تحدد تكلفة السلع المباعة وبالتالي الهامش الإجمالي لذا يجب على المديرين أو مديري المؤسسات الاقتصادية أن يتحققوا من استمرارية طرق التقييم واختيار أحسنها.

2. القيمة المضافة:

تعني الفرق بين الإنتاج من جهة والاستخدامات الوسيطة من سلع وخدمات والمتحصل عليها من الغير و المستعملة من هذا الإنتاج من جهة ثانية وحسب المخطط الوطني للمحاسبة فإن القيمة المضافة في الوحدات التجارية تعبر عن الفرق بين الهامش الإجمالي و اللوازم والخدمات المستهلكة، أما في الوحدات الإنتاجية فتساوي إلى الفرق بين الإنتاج المخزون و إنتاج المؤسسة لحاجاتها الخاصة. وتعني كذلك الثروة الإضافية المنشأة في المؤسسة باستعمال خدمات ومواد الغير، بالإضافة إلى وسائلها الخاصة وتحسب كما يلي:

القيمة المضافة = قيمة الإنتاج. مستلزمات الإنتاج من السلع و الخدمات ويمكن دور القيمة المضافة في مساهمتها في النهوض بالاقتصاد الوطني (الدخل الوطني) وكذلك كمقياس لحجم ودرجة التكامل العمودي أو الداخلي للمؤسسة وكمقياس لتطور قدرة المؤسسة وذلك باستعمال النسبة التالية:

القيمة المضافة

إنتاج السنوات التالية

3. نتيجة الاستغلال: وهي تعبر عن نتيجة الاستغلال العادي لدورة معينة وتتمثل في الفرق بين مصاريف المؤسسة والنواتج، وتخص العناصر المرتبطة بالإنتاج والاستغلال وهي نتيجة تظهر في جدول حسابات النتائج، ويعبر عنها بالمعنى الحقيقي لمصلحة الأعمال التي تنجزها المؤسسة خلال فترة النشاط العادية وتأخذ كل الإجراءات اللازمة لتفادي الوقوع في أي انحراف، وهذا إذا توفر عنصر الاستقلالية التامة في الوسائل المؤدية إلى تحقيق الهدف المنشود وخاصة الأهداف التسويقية والمتمثلة في سياسة تحديد الأسعار وهو أهم مشكل تعاني منه معظم المؤسسات الوطنية فأسعار السلع والبضائع ضرورية والتي تحدد من طرف الحكومة وذلك بمراعاة دخل المواطنين ودراستها، وهكذا فإن المؤسسات أو الفروع التابعة لها التي تعمل بمثل هذه السلع قد تحقق خسارة في نتيجة الاستغلال هذا راجع إلى أن إيراداتها لا تغطي كل تكاليفها ونتيجة خسارة مثل هذه

المؤسسات ترجع إلى أسباب سياسية واجتماعية معينة ولن تكون هذه الأخيرة قادرة على مواكبة سير التطور التقني.¹

4. النتيجة الصافية: تعتبر هذه النتيجة مؤشر مهم لقياس مردودية الأموال الخاصة المستعملة في المؤسسة، وكذا لحساب مردودية عناصر الأصول الثابتة وهي النتيجة التي تظهر بعد خصم الضرائب على أرباح الشركات.

الفرع الثاني: مقاييس أخرى للمردودية

1. التدفق النقدي:

تعتبر النتيجة وحدها مصدر لتمويل المؤسسة ذاتيا أو مقياس المردودية لا يمكن أن يكون كاملا وصحيحا نظرا لأن المؤسسة تستعمل الإهلاكات وهذه الأخيرة تؤثر على تحديد النتيجة النهائية للمؤسسة والتي تعبر عن إيراداتها.

وينقسم الفائض النقدي إلى قسمين هما:

$$\begin{aligned} \text{الفائض النقدي الإجمالي} &= \text{النتيجة الإجمالية} + \text{الإهلاكات} + \text{المؤونات.} \\ \text{الفائض النقدي الصافي} &= \text{النتيجة الصافية} + \text{الإهلاكات} + \text{المؤونات.} \end{aligned}$$

2. التمويل الذاتي: يعني إمكانية المؤسسة من تمويل نفسها وذلك من خلال نشاطها، وهذا بعد الحصول على نتيجة الدورة مضافا إليها عنصرين هامين داخل المؤسسة وهما الإهلاكات والمؤونات وقبل الوصول إلى قدرة التمويل الذاتي، تمر على يسمى بالفائض النقدي الذي سبق التطرق إليه.

$$\text{التمويل الذاتي} = \text{التدفق النقدي الصافي} - \text{الأرباح الموزعة.}$$

ويمكن تقديم التمويل الذاتي على أنه مجموع المواد المالية الموجودة تحت تصرف المؤسسة لغرض تطوير نشاطها والاستقلالية من التمويل الخارجي ويستعمل التمويل الذاتي في المجالات التالية:

- إمكانية تمويل الاستثمارات وبالتالي يأخذ بعين الاعتبار في برامج استثمارية للمؤسسة.
- إمكانية دفع السندات و الأسهم.²

- إمكانية تعديل أو تصحيح عدم كفاية رأس مال العامل الصافي أي تحقيق شروط التوازن الدائم.

3. النتيجة المالية: لقياس مردودية المؤسسة يمكن مقارنة النتيجة المتحصل عليها في نهاية السنة بالإمكانات المتوفرة ويعبر عنها بالنسبة التالية:

1 ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص ص 78، 79.

2 ناصر دادي عدون، مرجع سابق، ص 83.

النتيجة الصافية

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{مجموعة الأصول}} = 1$$

مجموعة الأصول

تقيس هذه النسبة مردودية رؤوس الأموال المستعملة في استغلال أو مردودية النشاط تدل هذه النسبة على درجة المديونية وتعطى بالعلاقة التالية:

$$\frac{\text{مجموعة الأصول}}{\text{الديون}} + 1 = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

والعلاقة الأخيرة نتحصل عليها عن طريق تطبيق العلاقة التالية:

$$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون}} + 1 = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$$

$$1 + \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الديون}} = \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{مجموع الديون}}$$

ومنه نستخلص أن مردودية الأموال الخاصة ترتبط بمردودية الاستغلال وبدرجة الاستدانة وفي ظل دراسة المردودية على أساس المعطيات المحاسبية يطلع لنا عدة مشاكل من ناحية القيمة الحقيقية للمبالغة النقدية وكذلك التضخم في المردودية وفق العلاقة التالية:

النتيجة الصافية

إجمالي الأصول

فالنتيجة مقيمة بأسعار مالية عكس الأصول المقيمة بمبالغ ذات قدرة شرائية تختلف عن القدرة الشرائية للمبالغ المكونة للنتيجة الصافية.

المطلب الثاني: مكونات ومتطلبات المردودية الاقتصادية.

أولاً: مكونات المردودية:

تتمثل هذه المكونات من مكونين اثنين هما المكونات الاقتصادية والمالية.

الفرع الأول: المكونات الاقتصادية.

تتكون من عنصرين هامين يتمثلان في:

1. الإنتاجية:

عرف "بول مالي" الإنتاجية من منطلق كونها مؤشراً للكفاية بأنها ترتبط بين الفعالية للوصول إلى الأهداف

والكفاية في حسن استخدام الموارد والعناصر الإنتاجية المتاحة بغية بلوغ الهدف.

وتتمثل أهميتها في مستويات عدة بالنسبة للفرد العامل، المؤسسة والمستهلك والمجتمع ككل فبالنسبة للمؤسسة

فإنها تعبر عن كفاءة الإدارة في استغلال الموارد والإمكانات للحصول على أحسن نتيجة ممكنة.

كما أنها مؤشر على حسن السير والفائدة تعود على المؤسسة على حسن السيطرة لارتفاع الإنتاجية بالنسبة للتكاليف وتتمثل في زيادة الربح الإنتاج والعائد الناتج عن زيادة قيمة المبيعات الناتجة عن زيادة الإنتاج وخفض التكاليف ولاشك أن زيادة المردودية والأرباح تعتبر من الآثار التي تؤدي بدورها إلى المزيد من الكفاية في الإنتاج، وذلك من خلال ما يخص بتطوير الإنتاج، الدراسات والبحوث، إضافة أنها تؤدي إلى مزيد من الاستثمارات واستغلال المواد المتاحة وفرص العمل.

وقد ذكر كل من E.ellon وزميله J. Sdesan بأن التغيرات التي تطرأ على مستويات الإنتاجية يمكن أن تكون لها آثار جد عميقة على عدد من القضايا ذات الأهمية الاقتصادية والاجتماعية مثل معدل التنمية أو ارتفاع مستوى المعيشة، تحسين ميزات المدفوعات المسيطرة على التضخم.

إن الإنتاجية عبارة عن مؤشر يمكن من خلاله معرفة إمكانية دالة الإنتاج والتموين، حيث تقاس الإنتاجية بالعلاقة التالية:

القيمة المضافة

الإنتاجية = —————

الأصول الثابتة

والمفهوم العام للإنتاجية يوحى على أنها غالباً ما تستخدم العلاقة النسبية بين كمية الإنتاج من المنتجات والخدمات (المخرجات) وكمية الموارد التي استخدمت في تحقيق هذه الكمية من الإنتاج (المدخلات) ويمكن قياس الإنتاجية كالاتي¹:

1 فتيحة شابي، وآخرون، التدقيق المحاسبي وأثره على مردودية المؤسسة، مذكرة تخرج ليسانس. المركز الجامعي حي فارس، المدينة، 2005، ص 43.

$$\frac{\text{الإنتاج}}{\text{المخرجات}} = \frac{\text{الإنتاجية الكلية}}{\text{عناصر الإنتاج}} = \frac{\text{الإنتاج}}{\text{المدخلات}}$$

أي الإنتاجية الكاملة =

رأس المال + العمل + الموارد الطبيعية + التنظيم

أما الإنتاجية الجزئية فتتمثل في:

$$\frac{\text{إنتاجية عنصر العمل}}{\text{مدخلات عنصر العمل}} = \frac{\text{المخرجات الكلية}}{\text{وقت العمل}}$$

مستوى إنتاجية العمل = $\frac{\text{كمية الإنتاج}}{\text{وقت العمل}}$ = $\frac{Q}{T}$ (مقياس زمني)

$$\frac{\text{مستوى الإنتاجية}}{\text{وقت العمل}} = \frac{\text{كمية الإنتاج}}{Q}$$

مستوى الإنتاجية = $\frac{Q}{T}$ (مقياس كمي)

$$\frac{\text{إنتاجية رأس المال}}{\text{المخرجات الكلية}} = \frac{\text{مدخلات رأس المال}}{\text{مدخلات المواد الأولية}}$$

إنتاجية المواد الأولية = $\frac{\text{المخرجات الكلية}}{\text{مدخلات المواد الأولية}}$

إن تمكنت المؤسسة من تحقيق إنتاجية جديدة من العناصر المكونة لنظامها، فإن المردودية عندئذ سوف تتحقق وبصفة جيدة،

ويقصد بالإنتاجية بأنها المؤشر لقياس إمكانيات منحي الإنتاج والتموين ويمكن استنتاجها من العلاقة الموجودة

بين العوامل المنتجة وحجم استهلاك العوامل وتعبّر عنهما بالنسبة التالية :

القيمة المضافة على الأصول الثابتة بالقيمة الإجمالية وبصورة رياضية:

القيمة المضافة

الأصول الثابتة بالقيمة الإجمالية

ولكي تعبر عن العلاقة الموجودة بين مصاريف العاملين والأصول الثابتة للاستغلال وهذا فيما يتعلق بالإنتاجية فلا يمكننا إهمال رأس المال المنتج وشروط استعماله إلى هنا يمكن أن نقول الإنتاجية تحدد لنا تكاليف المؤسسة من جهة وتؤثر من جهة ثانية مباشرة على المردودية الاقتصادية للمؤسسة.

2. الفعالية

إن مقياس فعالية رأس المال هو معدل دوران رأس المال المستخدم، أي كلما كانت سرعة الدوران أسرع كلما كانت الفعالية أكثر، والفعالية في مدى إنتاجية العامل أو الآلة مقارنة بالإمكانات المتاحة إن سرعة الدوران نستطيع تطبيقها على كل عناصر الموجودات للأصول أو الأموال الخاصة وذلك بتطبيق العلاقة التالية:

رقم الأعمال

إجمالي الأصول

ومن الجانب المالي تظهر بالعلاقة التالية:¹

مجموع الأصول

الأموال الخاصة

إن هذه النسبة تعتبر على مدى فعالية استعمال رأس المال من طرف المؤسسة كما تعبر عن الشروط التي تستعمل الوسائل في ظلها وذلك ضمان لنجاح الإنتاج فإن:

رقم الأعمال

سرعة دوران الأصول =

مجموع الأصول

غير أنه من الناحية المالية يفضل استعمال دوران رأس المال المستمر أي العلاقة:

رقم الأعمال

الأموال الخاصة

ومنه يمكن تحديد سرعة دوران رأس المال المستعمل والذي هو عبارة عن دوران الأصول، معامل المديونية.

وهذه النسبة تحدد لنا الحالة الحقيقية أو الفعلية للمؤسسة من زاويتين :

- زاوية زيادة رقم الأعمال.

- زاوية زيادة المديونية للمؤسسة.

ونستطيع ضم الفعالية من بين المكونات الأخرى للمردودية وتقيس لنا هذه الأخيرة معدل فعالية رأس المال

1 فتيحة شابي وآخرون، مرجع سابق، ص 44.

المستعمل الاقتصادي وذلك بواسطة معدل سرعة دوران رأس المال وهناك عدة تغيرات تؤثر مباشرة على قياسات رأس المال المستعمل ونذكر منها:

- الأصول الثابتة الاجتماعية والأصول الثابتة الصافية.
 - الأصول الإجمالية.
 - الأصول الثابتة للاستغلال (إجمالية أو صافية).
- ويمكن تطبيق سرعة الدوران على كل العناصر الموجودة وخاصة رأس المال سواء كان هذه الأخيرة مدمج في الأصول الإجمالية أو الأصول الثابتة أو في الأموال الخاصة.
- إن رقم الأعمال على مجموع الأصول تكون هذه العلاقة المستعملة دائما ويمكن كتابتها بصورة رياضية:

رقم الأعمال

مجموع الأصول

إن النسبة المذكورة سابقا تقيس لنا مدى فعالية رأس المال المستعمل داخل المؤسسة مرهون باستعمال تقنيات حديثة وهناك هدف تحقيق إنتاجية أكثر وكذا ضمان التبادل.

عادة ما تستعمل علاقة سرعة رأس المال المستمر والمعبر عنه بالعلاقة التالية: رقم الأعمال على مجموع الأموال الخاصة وهذا طبقا من الناحية المالية، أن هذه النسبة مستنتجة من العلاقة السابقة الذكر وهي:

رقم الأعمال

مجموع الأصول

يمكن ضرب هذه الأخيرة بالعلاقة مجموع الأصول على الأموال الخاصة، وتعتبر عن مستوى مديونية المؤسسة، ومما سبق يمكن كتابة:

$$\frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{مجموع الأصول}} \times \frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الأموال الخاصة}} = \text{رقم الأعمال}$$

الفرع الثاني: المكونات المالية.

إن التسيير الجيد والفعال في استخدام رأس المال يؤديان حتما إلى إيجابية تتعلق بالفائض الإجمالي للاستغلال، كما أن المردودية المالية للأموال الخاصة تتأثر مباشرة بالاقتراض والاستدانة من الغير أي مدى مديونية المؤسسة وقدرتها على تسديد دينها غير أن الفوائد تطرح من الضريبة المدفوعة من الأخذ بعين الاعتبار التدفق النقدي.

إن المردودية المالية والمتمثلة في رأس المال للمؤسسة تعتمد على الفائض المالي للموزع، فكلما كانت العناصر المكونة لرأس مال المؤسسة مستقلة عن التمويل الخارجي كلما كانت النتيجة أحسن، وبالتالي تحقيق مردودية

أفضل التي تسعى وتأمل المؤسسة الحصول عليها والعلاقة التالية تبين لنا مكونات المردودية باستغلال المؤسسة لأصولها.

$$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} = \frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{رقم الأعمال}} \times \frac{\text{رقم الأعمال}}{\text{إجمالي الأصول}}$$

الجزء الأول من العلاقة يمثل الهامش الإجمالي الصافي وتقيس هذه النسبة درجة استعمال موجودات المؤسسة وتعتبر أيضا على فعالية رقم الأعمال المحقق.

أما الجزء الثاني فهو يعبر على درجة استعمال المؤسسة لجميع أصولها وتسمح أيضا بتقييم فعالية التسيير داخل المؤسسة وتتأثر هذه النسبة بظروف السوق والمنافسة في انخفاض أسعار البيع مثلا أو ارتفاع في تكاليف الإنتاج أو التوزيع.

إن الاستعمال الجيد والحسن لرأس المال المؤسسة ومستوى تطورها الحسن يؤدي إلى تحسين نتيجة جديدة ذات طابع اقتصادي وهذا طبقا عن تعريف منتجاتها السنوية وهذا يقاس بالفائض الإجمالي للاستغلال، ومنه نستطيع القول أن تأثير المردودية المالية للأموال الخاصة بالمديونية غالبا يعود إلى أن الفوائد تعتبر عبئا على المؤسسة أي أنها تكلفة إضافية وهي طبقا تؤثر على مستوى النتيجة.

هذا كله من الناحية الاقتصادية أما من الناحية المالية وبمفهوم التدفقات، فإن مردودية الأصول المستعملة في رأس مال المؤسسة تعتمد على حصة الفائض المالي الموزع على الشركات بصفة عامة.¹

ثانيا: متطلبات المردودية الاقتصادية.

تكمن متطلبات المردودية في المراقبة وهي عملية هامة تقوم بمعالجة الانحرافات بسرعة وفي وقت زمني قصير وكذلك قياس للمردودية.

الفرع الأول: مراقبة المردودية

إن مراقبة المردودية عملية جد هامة بالنسبة للمؤسسة حيث تتمكن من خلالها من تصحيح الانحرافات بسرعة وفي وقت قصير وهذه المراقبة تستلزم إجراءات منها:

1. وضع تقديرات مفصلة على النتائج المالية والاقتصادية في إمكانية حدود المؤسسة.
2. تحديد فوري للانحرافات وهذا بمقارنة النتائج المحققة بالنتائج المقدره وتحليل مصادر الخلل وأسبابه سواء داخلية أو خارجية.

3. اتخاذ الإجراءات التي من شأنها أن تنقص من حدة هذه الانحرافات بحيث تكون هذه الإجراءات مدروسة ومناقشة من أجل الاقتراب إلى مسار الأهداف الموضوعه، أو تحديد أهداف أخرى ومراقبة

1 بيار كولاس، التسيير المالي للمؤسسة، دار الطبع دينو، ص 256.

المردودية عملية مستمرة تكون على أساس الوثائق والمعلومات المحاسبية ولا تقع هذه العملية كليا على المسؤول المالي بل يتحمل مراقبة التسيير الجزء الأول من المردودية فقد يتعدى اهتمامه إليها أي المردودية المالية والاقتصادية وذلك باستخدام التقنيات التقديرية.

- نظام نقدي للمعلوماتية كوضع الميزانية التقديرية.

- مصلحة الدراسات الاقتصادية.

- تحليل النتائج عن طريق المحاسبية التحليلية.

وهنا يمكن القول أن مراقبة المردودية تقع على عاتق المسؤول المالي بالدرجة الأولى وكذا مراقب التسيير فهما مطالبان بالتجاوز مع أهداف المؤسسة وذلك باتخاذ التدابير الفعالة وتوفير كل المعلومات والبيانات التي من شأنها أن تساعد على مراقبة المردودية بأحسن وجه وتمكن من الحفاظ على نتائج المؤسسة. لا يمكن للمؤسسة تصحيح الانحرافات الناجمة عن الفرق بين الأهداف المسطرة والنتائج المحققة في وقت وجيز

إلا بواسطة مراقبة المردودية، ولكي تقوم بعملية الرقابة على أحسن وجه لابد من إتباع الإجراءات التالية:

1. إجراء تنبؤات مفصلة ومدققة عن النتائج المالية والاقتصادية.

2. تحليل فوري للانحرافات الناجمة عند مقارنة النتائج الفعلية بالنتائج المتوقعة والتي لم يتم تقديرها.

3. اتخاذ إجراءات والتي من شأنها تقليص من حدة الانحرافات و المتعلقة بالمتغيرات الاقتصادية والمالية.

من الملاحظ أن المؤسسة تقع المراقبة للمردودية بالدرجة الأولى على عاتق المسؤول المالي لهذه المؤسسة وكذا مراقب التسيير داخل المؤسسة، كما أن المردودية تكون دائما في المؤسسة الخاصة بأحد الأهداف الموكلة للمسؤول المالي حيث أن هذا الأخير مسندة إليه مهمة التجارب مع متطلبات المساهمين هذا من جهة ومن جهة ثانية مراقبة المردودية لتنفيذ فيما بعد على أساس إمداد بكافة البيانات والمعلومات والمستندات والوثائق المحاسبية التي يحتاج إليها المسؤول المالي¹.

وذلك قصد مهامه ومنه يتضح أن المحاسب المالي لا يتحمل كليا مراقبة المردودية على الوجه المحدد بصفة عامة ومراقب التسيير لا يهتم فقط بالمردودية المالية بل يتعدى إلى الاهتمام بالمردودية الاقتصادية للمؤسسة وهذا الأخير يستعمل عادة تقنيات الإنتاج للمسؤول المالي ومن بين هذه التقنيات نذكر ما يلي:

- المحاسبة التحليلية.

- مصلحة الدراسات الاقتصادية.

وبصفة عامة هذا ما يمكنه من ضبط مراقبة المردودية بصورة مستمرة أي المسؤولية الملقاة على كاهل كل من المراقب المالي ومراقب التسيير حيث يجب أن تكون خالية من الغموض في الميدان العملي مما يتضح أن هذه

1 بيار كولاس، مرجع سابق، ص 14.

التفرقة بعيدة عن التطبيق في بعض البلدان مثل الولايات المتحدة نجد أن المراقب المالي يقوم بمراقبة المردودية المتعلقة بالأموال الخاصة أما مراقب التسيير يهتم بالمراقبة المنتظمة للمردودية من خلال دراسة للميزانية.

الفرع الثاني: قياس المردودية

من بين متطلبات المردودية قياسها حيث هذه الأخيرة تعتبر العنصر الثاني بعد مراقبة المردودية فإن قياس المردودية شيء مهم جدا لا بد منه قصد اكتشاف ومعرفة نقاط الضعف والقوة وذلك لهدف تصحيح الانحرافات أي العجز والنهوض بالمردودية نحو الاتجاه السليم ففي جميع المؤسسات الوطنية نجد أن التسيير المالي ومراقبة التسيير يرتبطان ارتباطا وثيقا بالمحاسبة.

إن تحاليل التميز وخاصة على مستوى دراسات المردودية المعينة في المرحلة الحالية تضم المحاسبة فرعين متكاملين هما:

- المحاسبة العامة.

- المحاسبة التحليلية.

يمكن إعطاء مفهوم أو تعريف لكل من المحاسبة العامة والتحليلية ومدى العلاقة التي تربط كل من هذين الفرعين المتكاملين على المنظور التسييري.

لذا نجد أن المحاسبة العامة "تهتم بنشاطات المؤسسة والعمليات الاقتصادية في شكل تدفقات بين المؤسسة ومختلف عملائها وكذا عملها في تسجيل تدفقات المؤسسة مع الأعوان الاقتصاديين الآخرين مقيمة بالوحدات النقدية¹.

عكس المحاسبية التحليلية التي هي "تقنية لمعالجة المعلومات المتحصل عليها من المحاسبة العامة ومصادر أخرى وتحليلها من أجل الوصول إلى نتائج يتخذ على ضوءها مسيرو المؤسسة للقرارات المتعلقة بنشاطها وتسمح بدراسة ومراقبة المردودية وقياسها وتحديد فعالية تنظيم المؤسسة وكذا مراقبة المسؤوليات سواء كانت على مستوى التنفيذ أو الإدارة وهي أداة ضرورية لتسيير المؤسسات.

المنظور التسييري يسمح بعملية الجمع ومعالجة المعلومات وتبويبها باعتبارها تبدأ بالمحاسبة العامة وتتابع في المحاسبة التحليلية لكن في العنصر سنسلط الضوء على النتائج المحسوبة أو التي يمكن حسابها في المحاسبة العامة. إن النتائج الناشئة عن المحاسبة العامة تحتوي على صفتين هما:

- من جهة يقيسان نتائج المؤسسة بالنسبة للمرحلة المحاسبية أو السنة المحاسبية.

- ومن جهة أخرى يخصان مجموع نشاطات المؤسسة ومن خلال هذين الصفتين نستطيع المعرفة في مرحلة معينة للمردودية الإجمالية من أجل غاية المراقبة القياس المطلق للمردودية يجب أن يكمل بالقياس النسبي والذي نعبر عنه في صيغة معدلات و النسبة هي النتيجة مقسومة على مجموع الأصول.

وبالصيغة الرياضية كالتالي:

النتيجة الصافية

مجموع الأصول

إن هذه النسبة تقيس لنا مردودية رؤوس الأموال المستثمر في المؤسسة أو بعبارة أخرى مردودية الاستغلال والتي تدرس عن طريق تحليل التكاليف والحجم والربح والنسبة هي: مجموع الأصول مقسومة على الأموال الخاصة وبشكل رياضي كالتالي:

مجموع الأصول

الأموال الخاصة

وهذه النسبة تدل بصفة غير مباشرة على درجة الاستدانة للمؤسسة وتسطيع كتابتها بشكل آخر إلى نسبة الديون على الأموال الخاصة زائد واحد و بشكل رياضي كالتالي :

$$\frac{\text{مجموع الأصول}}{\text{الديون} + 1} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأموال الخاصة}}$$

نلاحظ ظهور معدل الاستدانة، وبتحويل هذا المعدل تحصل على عملية آلية تسمى بتأثير الرافع، وأخيرا نستطيع القول بأنه هناك علاقة ربط بين مردودية الأموال الخاصة في المؤسسة ومردودية الاستغلال وكذلك بدرجة الاستدانة¹.

المطلب الثالث: خصائص وأهداف المردودية الاقتصادية

أولا: خصائص المردودية الاقتصادية.

- يمثل تحليلها محاولة رشيدة في مقابلة النتائج بالموارد المستخدمة مما يسمح بإصدار حكم على مستوى كفاءتها حتى يمكن تعظيم مكافأة كافة الأطراف المشاركة.
- تمثل ظاهريا هدفا متعارضا مع يسر السيولة المالية خاصة في الأجل القصير، بينما في الواقع هما هدفان متكاملان لأن تأمين الحد الأدنى من السيولة لا يأتي إلا بمردودية مناسبة.
- قياسها ليس له معنى إلا بالنسبة إلى فترة محددة أو عملية معينة، بمعنى أن فترة محددة ومستقلة كاملا عن التغيرات النقدية المسجلة.
- يمثل قياسها مفهوما تشغيليا لأنها خاضعة لمجال الحدث الاقتصادي ولكن تخطيطها يمثل مفهوما استراتيجيا لأنه يغطي نطاقا مؤسسيا.
- يرتبط مفهومها بالمؤسسة فلا يمكن إسناد تحقيقها لشخص بعينه إلا أنه يمكن أن تكون نسبية وجزئية.

1 بيار كولاس، مرجع سابق، ص 14.

ثانيا: أهداف المردودية الاقتصادية والمالية

يظهر مفهوم المردودية بمقارنة النتائج بالموارد المستخدمة للحصول عليها، ومفهومها واسع جدا، وتعرف النسبة بين النتيجة المحققة، والموارد المستغلة بالمردودية.

فالمردودية إلى أن كل عملية منفذة تترجم عن طريق مواجهة من جانب آخر المقبوضات والمدفوعات ومن ثم تؤدي إلى ربح أو خسارة، وتهدف المردودية إلى:

- قياس كفاءة ورشد استخدام الموارد من أجل تعظيم عوائدها مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة الفرصة البديلة.

- تأمين تشغيل وتطوير المؤسسة عن طريق إنماء الموارد المتاحة.

- تحقيق الحد الأدنى منها يمثل شرطا لا بديل له لدعم وصيانة التوازن المالي للمؤسسة.

- تخصيص الأموال لأفضل الاستخدامات.

- ضمان إشباع الاحتياجات الدنيا لكل القوى المنتجة في المؤسسة.

- قياس القدرة الداخلية لتمويل الاحتياجات المستقبلية للمؤسسة.¹

1 الجوزي غنية، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويلها و تطورها، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية علوم التسيير، 2012، ص 94.

خلاصة الفصل:

تمكنا من خلال هذا الفصل من إثبات أن الطرق و التقنيات المتبعة في تسيير التثبيتات العينية وفي ظل ظروف معينة تؤدي إلى تقلبات في النتيجة و الأموال الخاصة، نتيجة للخيارات والأبعاد المتاحة وخاصة فيما يتعلق بالقيمة العادلة، إعادة التقييم، وتغيير طرق الإهلاك إلا أنه من الصعب تحديد هذا الأثر في الواقع، حيث يتطلب ذلك درجة عالية من التحكم والمعرفة العميقة لتقنيات تسيير التثبيتات العينية و المعايير المحاسبية الدولية.

رغم اختلاف أنواع المردودية إلا أنها تصب في مفهوم واحد وهو قياس فعالية المؤسسة، و المردودية هي سياسة للوصول إلى ما تسعى إليه المؤسسة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة، كما أن هناك تغير وتقلب في المردودية المالية و الاقتصادية للمؤسسات، وهذا راجع للتذبذب الحاصل في النتيجة والأموال الخاصة.

الفصل الثاني

أثر تسير التثبيتات

العينية على المردودية

الاقتصادية والمالية

تمهيد:

تعتبر المردودية مقياس يسمح بمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، حيث يقوم من خلالها بمختلف العمليات والأنشطة الاقتصادية لاتخاذ القرار السليم وتصحيح الانحرافات أو للقيام بأنشطة عمليات أو استثمارات جديدة، ولقياس الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة سنتطرق لتحليل المردودية الاقتصادية والمالية لمعرفة محدداتها والمتغيرات المؤثرة عليها.

المبحث الأول: تحليل المردودية الاقتصادية والمالية

المطلب الأول: محددات المردودية الاقتصادية والمالية وآليات التحكم فيها.

أولاً: محددات المردودية الاقتصادية والمالية.

ترتكز المردودية الاقتصادية على عاملين أساسيين هما: هامش الربح (الربحية) ومعدل دوران الأصول، وتستطيع المؤسسة أن تتحصل على مردودية جيدة إذا تمكنت من تعظيم هذين العاملين:

1. معدل دوران الأصول: ويقصد به عدد مرات تغطية المبيعات لأصول المؤسسة، أو عدد مرات استخدام أصول المؤسسة في تحقيق المبيعات، فهذه النسبة مؤشر جيد لمدى كفاءة المؤسسة في استعمال أصولها، فكلما ارتفعت هذه النسبة دل ذلك على الكفاءة والعكس صحيح.

هامش الربح: يتمثل في مقدار الربح المتولد من كل دينار من دنانير المبيعات، ويعني الهامش المنخفض انخفاض سعر البيع أو ارتفاع التكاليف.

وهناك معايير يجب اعتبارها من قبل المسيرين بالنسبة للمؤسسات الصناعية و التجارية:

- إذا كانت $Rec \geq 00\%$ سالبة فإنه لا توجد مردودية اقتصادية.
- إذا كانت $00\% \leq Rec < 5\%$ فإن المردودية الاقتصادية ضعيفة.
- إذا كانت $5\% \leq Rec < 10\%$ فإن المردودية الاقتصادية متوسطة.
- إذا كانت $Rec \geq 10\%$ فإن المردودية الاقتصادية جيدة¹.

مثال (01): حساب المردودية الاقتصادية

لدينا المعطيات التالية بالنسبة لمؤسسة X للسنة المالية N.

جدول رقم (3-I): الميزانية المختصرة.

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
50600	رأس المال	70200	الأصول الثابتة
40200	الاحتياطات	28300	المخزونات
10900	النتيجة الصافية	31500	الحقوق
38100	ديون قصيرة الأجل	9800	الخزينة
139800	المجموع	139800	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب.

1 مفلح محمد عقل، مرجع سابق، ص ص 34، 35.

جدول رقم (4-I): حساب النتيجة الصافية المختصر.

المبلغ	البيان	المبلغ	البيان
91200	المبيعات والمنتجات الملحقة	25400 20600 30000	المشتريات المستهلكة أعباء المستخدمين المخصصات للإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة
		4300 10900	ضرائب على الأرباح النتيجة الصافية
91200	المجموع	91200	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب.

- حساب المردودية الاقتصادية.

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / رأس المال الاقتصادي

- نتيجة الاستغلال = المبيعات والمنتجات الملحقة - المشتريات المستهلكة - أعباء المستخدمين - المخصصات للإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة.

2. نتيجة الاستغلال = 91200 - 25400 - 20600 - 30000 = 15200 د.ج.

- رأس المال الاقتصادي = الأصول الثابتة الصافية + احتياجات رأس المال العامل

- الأصول الثابتة الصافية = 70200 د.ج.

- احتياجات رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

- الأصول الجارية = المخزونات + الحقوق + الخزينة

= 28300 + 31500 + 9800 = 69600 د.ج

- الخصوم الجارية = ديون قصيرة الأجل = 38100 د.ج

- احتياجات رأس المال العامل = 69600 - 38100 = 31500 د.ج

- رأس المال الاقتصادي = 70200 + 31500 = 101700 د.ج

- المردودية الاقتصادية = 15200 / 101700 = 0.1494 = 14.94 %

بما أن المردودية الاقتصادية أكبر من 10 % فهي مردودية جيدة حسب معيار التقييم المذكور سلفا.

ثانيا: آليات التحكم في المردودية ومعايير قياسها.

آليات التحكم تختلف من مؤسسة إلى أخرى نظرا للتفاوت الموجود في بعض مكونات المردودية المالية، ولكي تتمكن المؤسسة من ذلك عليها أن تركز اهتمامها على الأمد الطويل والمتوسط والقصير، ومن هنا الآليات المحددة في المردودية المالية تمكن في المردودية الاقتصادية ولذلك يجب على المؤسسة أن تبذل قصارى جهدها للتحكم فيها بإتباع سياسات وإجراءات تؤدي إلى تحسين مردوديتها المالية والاقتصادية.

1. آليات التحكم في المردودية المالية: وتتمثل في آليات التحكم في المردودية الاقتصادية، وآليات التحكم في درجة الاستدانة.

1.1. آليات التحكم في المردودية الاقتصادية: حيث تقاس النتيجة الاقتصادية بـ:

النتيجة قبل الفوائد والضرائب / مجموع الأصول = النتيجة الاقتصادية / مجموع الأصول.

تستخدم هذه المردودية لتقييم الأداء الاقتصادي للمشروع وتقيس كفاءة إدارة المؤسسة دون الأخذ في الاعتبار النتائج المترتبة على التمويل، وهي تعمل على تحسين المردودية الاقتصادية ونسبها وذلك من خلال التحكم في أرباحها ونتائجها وحسن الاستغلال لمجموع أصولها ويتم تنفيذها على المدى القصير والمتوسط والطويل.

1.1.1. على المدى القصير: إن المؤسسة بقدرتها التحكم في معدل المردودية الاقتصادية من خلال:

- زيادة هامش الربح إلى المبيعات (نسبة الهامش الصافي) إلى زيادة النسبة.

النتيجة الصافية / رقم الأعمال

- زيادة حجم المبيعات من خلال تشغيل الأصول (معدل دوران الأصول) وهي أن تنتهج المؤسسة سياسات تسعى إلى توسيع حجم المبيعات، ومن خلال استعمال الطاقات والقدرات الإنتاجية إلى أقصى حدودها والعمل على تخفيض التكاليف قدر الإمكان والاستغلال العقلاني للوسائل المتاحة والقيام بنشاط البيع.

1.1.1. على المدى المتوسط والطويل: حتى يكون معدل المردودية الاقتصادية مرتفع لابد من توفر عدة عوامل أهمها:

- الميزة التنافسية وذلك بتطوير منتجات جديدة عن طريق الاحتفاظ بالعلاقات الجيدة مع الزبائن أو مع الموردين.

- تحقق بعض المؤسسات الميزة عن طريق التطور التكنولوجي السائد أو عن طريق قنوات التوزيع ذات بيعة متميزة.

ولكي تتمكن المؤسسة من رفع وتحسين مستويات مردوديتها المالية لابد عليها من تطبيق أحكامها على المردودية الاقتصادية، وذلك من خلال التعرف على الهامش على النتيجة ودرجة الاستغلال وبالتالي تحديد البنود التي تستلزم الرقابة الدقيقة بهدف تحسين الهامش الصافي ومعدل دوران الأصول بالاستغلال الأمثل للموارد، وتحسين إنتاجية الأصل إما بزيادة المبيعات أو بقاء الأصول دون تغيير أو تخفيض للأصول التي تستخدمها المؤسسة في توليد المبيعات مع ثبات وتحسن معدل دوران المبيعات فهذا يؤدي إلى زيادة المردودية المالية¹. آليات التحكم في درجة الاستدانة: لكي تحقق المؤسسة التوازن المالي و يجعل هناك أثر إيجابي على المردودية المالية لابد منها اللجوء إلى الاستدانة، وهذا يجعل أثر الاستدانة ايجابيا وبالتالي تكون المردودية الاقتصادية قد غطت قروضها وفوائدها على المؤسسة ويكون المركز المالي للمؤسسة جيد وليست واقعة في القروض وذلك للحفاظ على استقلاليتها المالية. وذلك بمعايير قياس المردودية المالية حيث يتواجد الكثير من اقتصاديات السوق المنتشرة بتسارع كبير مؤخرا إلا أن المؤسسات تسعى لتحقيق الربح وبالتالي تنامي أرباح الأسهم والذي يتحقق من خلال تعظيم المردودية المالية، وهي تحسب بالعلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{النتيجة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}$$

هذه العلاقة الأبسط والأسهل حسابيا للمردودية المالية إذ تسعى المؤسسة إلى أن تكون نسبة النتيجة الصافية إلى الأموال الخاصة أكبر ما يمكن، وبالتالي تحقيق نتيجة موجة بأقل حجم من الأموال الخاصة الممكنة، ومنه يتعظم الربح على الأسهم كما تزيد قرة التمويل الذاتي. إلا أن المردودية المالية يمكن حسابها بدلالة كل من نسبة الهيكل المالي والمردودية الاقتصادية وتكلفة الاستدانة والضريبة على الربح وهو ما يعرف بعلاقة أثر الرفع المالي والتي يمكن من خلالها إعادة كتابة علاقة المردودية المالية كالآتي:

$$\text{المردودية المالية} = \text{المردودية الاقتصادية} + \text{أثر الرفع}$$

هذا الشكل الجديد للمردودية المالية والذي يحتوي على العناصر المتحركة في مصادر التمويل ويمكن استخدامها كألية لاتخاذ القرار التمويلي، وذلك بالاعتماد على حالات الرافعة المالية في المردودية المالية حيث يمكن إعادة صياغة العلاقة أعلاه كالتالي:

1 هارون مغريش، دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادي، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة بسكرة، 2013، ص 36.

المردودية المالية = المردودية الاقتصادية + أثر الرفع المالي

$$\text{مردودية الأموال الخاصة} = \text{المردودية الاقتصادية} + (\text{المردودية الاقتصادية} - \text{المصاريف المالية}) \times (\text{الاستدانة الصافية} / \text{الأموال الخاصة}) (1 - \text{معدل الضريبة على أرباح الشركات})$$

حيث يمكن حصر الحالات التالية في:

- $Re > i$ (المردودية الاقتصادية أكبر من تكلفة الاستدانة): مجال الاستدانة.

- $Re = i$ (المردودية الاقتصادية تساوي تكلفة الاستدانة): ذروة الاستدانة.

- $Re < i$ (المردودية الاقتصادية أقل من تكلفة الاستدانة): التقليل من الاستدانة.¹

المطلب الثاني: العلاقة بين المردودية الاقتصادية والمالية

من أجل الوقوف على العلاقة بين المردودية الاقتصادية و المالية يجب دراسة كيفية تأثير كل من المردودية الاقتصادية والمديونية على المردودية المالية، وبالتالي التطرق بدراسة تحليلية لأثر الرافعة المالية.

1. تقديم أثر الرافعة:

يعرف على أنه يقيس أثر الرافعة المالية، الأثر الإيجابي أو السلبي للاستدانة على المردودية المالية وهذا بمقارنة تكلفة الاستدانة بمعدل المردودية الاقتصادية.

كما تعرف أثر الرافعة المالية على أنه تأثير الهيكل المالي للمؤسسة على مردودية أموالها الخاصة ويسمح أثر الرافعة بتقسيم أثر الاستدانة (أثر سلبي أو إيجابي) على مردودية رؤوس الأموال الخاصة (المردودية المالية).

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول بأن تعبير أثر الرافعة المالية، يشير إلى التأثير الممارس من طرف المديونية على مردودية الأموال الخاصة، وهذا من خلال بيان مدى التأثير الإيجابي أو السلبي للقروض في المؤسسة على مردوديتها المالية، وبالتالي أثر الرافعة المالية له علاقة بين المردودية المالية وهيكل رأس المال المؤسسة.

وإمكانية الرفع من مردودية الأموال الخاصة نتيجة استخدام الديون في هيكل رأس المال، مع الأخذ بعين الاعتبار لمستوى المردودية الاقتصادية المحقق من قبل المؤسسة.²

1 الياس بن ساسي، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 205-206.

2 ناصر دادي عدون، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 26-28.

2. صيغة أثر الرافعة المالية:

$$RF = [(Rec - i)D/CP + Rec] \times (1 - T)$$

حيث:

Rf: معدل المردودية المالية.

Rec: معدل المردودية الاقتصادية.

i: معدل الفائدة على القروض:

D: الديون.

Cp: الأموال الخاصة.

T: معدل الضريبة على الأرباح.

وتترجم هذه العلاقة بأن المردودية المالية تساوي المردودية الاقتصادية بعد الضريبة.

$$\text{المردودية المالية} = \text{المردودية الاقتصادية} (1 - T) + \text{أثر الرافع المالية} (1 - T)$$

مضافا إليها أثر الرافعة المالية $(1 - T) \text{ Rec}$ ، ومنه يمكن استنتاج أن أثر الرافعة المالية يتكون من عنصرين:

- $(1 - T) \times (Rec - i)$: يمثل الفرق بين المردودية الاقتصادية ومعدل الفائدة بعد الضريبة على الأرباح ويسمى بفارق أثر الرافعة.

- D/CP : يمثل معامل المديونية ويدعى ذراع الرافعة.

وتعتبر المردودية الاقتصادية عن مدى الأداء الاقتصادي للمؤسسة بينما تعكس صيغة أثر الرافعة المالية مدى الأداء المالي لها، وبالتالي فإن المردودية المالية هي نتيجة الأداء المالي والاقتصادي للمؤسسة، ويمكن صياغة هذه النتيجة في العلاقة التالية:

$$\text{المردودية المالية} = \text{الأداء الاقتصادي} + \text{الأداء المالي}$$

يتضح لنا بأن المردودية المالية للمؤسسة ترتبط ارتباطا وثيقا بالمردودية الاقتصادية، تكلفة الأموال المقترضة وبمستوى الاستدانة، ويمكن إبراز أثر كل من المردودية الاقتصادية ومستوى الاستدانة على المردودية المالية من خلال التعرض إلى آليات الرافعة المالية.

3. آليات أثر الرافعة المالية:

يوضح أثر الرافعة المالية تطور المردودية المالية للمؤسسة تبعا للمردودية الاقتصادية وكذا مستوى الاستدانة مع الأخذ بعين الاعتبار تكلفة هذا الأخير وبالتالي ففي حالة تكون نسبة المردودية الاقتصادية موجبة فإنه يمكن التمييز

بين ثلاثة حالات لأثر الرافعة المالية والتي يمكن تلخيصها، كما يلي:

- الحالة الأولى: الأثر الإيجابي للرافعة المالية $(Rec - I) > 0$

عندما تكون نسبة المردودية الاقتصادية RE أكبر من معدل الفائدة فإن نسبة المردودية المالية Rf تزداد كلما زادت نسبة الاستدانة ويكون بالتالي أثر الرافعة المالية إيجابيا.

- الحالة الثانية: الأثر السلبي للرافعة المالية $(Rec - I) < 0$

عندما تكون نسبة المردودية الاقتصادية Rec أصغر من معدل الفائدة i فإن نسبة المردودية المالية Rf تنخفض كلما زادت نسبة الاستدانة، ويكون بالتالي أثر الرافعة المالية سلبيا.¹

- الحالة الثالثة: الأثر الحيادي للرافعة المالية $(Rec - I) = 0$

عندما تكون نسبة المردودية الاقتصادية Rec مساوية لمعدل الفائدة i فإن حجم الديون في هيكل رأس المال لا يكون له أي تأثير على المردودية المالية للمؤسسة، وبالتالي فإن أثر الرافعة المالية يختفي، وفي هذه الحالة فإن المردودية المالية تساوي المردودية الاقتصادية بعد الضريبة وهذا مهما كان مستوى الاستدانة.

من خلال ما تقدم يمكن القول بأن أثر الرافعة المالية هام يقيس ويبين درجة المخاطرة وحدود استخدام الديون

وأثرها على مردودية الأموال الخاصة، وخاصة في تمويل الأصول الغير الجارية بالمؤسسة كما يتبين بأنه يرتكز على

ثلاثة عناصر أساسية هي: تكلفة الديون، هيكل رأس المال، المردودية الاقتصادية.

1 الياس بن ساسي، وآخرون، مرجع سابق، ص ص 274، 276.

المطلب الثالث: تحليل وعلاقة المتغيرات المؤثرة على المردودية المالية والاقتصادية بالمخطر.

أولاً: تحليل علاقة المردودية الاقتصادية والمالية بالمخطر.

يعرف المخطر بأنه احتمال وقوع حدث ذو تأثيرات سلبية على الأهداف التي تصبوا المؤسسة إلى بلوغها، وكما سبق وأن رأينا فإن مستوى المردودية المالية يتأثر بمستوى المردودية الاقتصادية وكذا بأثر الرافعة المالية. غير أن هذين الأخيرين يتأثران بالمخاطر العديدة التي تحوم بالمؤسسة فالمردودية الاقتصادية تتأثر بما يسمى بالمخطر الاقتصادي، كما أنها تتأثر أيضاً بالمخطر الجبائي، أما أثر الرافعة المالية فهو مرهون بالمخطر المالي الذي يهدد المؤسسة، وعليه فإن المردودية المالية تتأثر بالمخطر الاقتصادي، المالي والجبائي.

1. مخطر الاستغلال (المخطر الاقتصادي):

هو ذلك المخطر الذي ينعكس سلباً على نتيجة الاستغلال للمؤسسة، من جراء التغير الطارئ على مستوى نشاطها. الأمر الذي ينعكس مباشرة سلباً على المردودية الاقتصادية للمؤسسة، ومن العوامل المؤثرة على مستوى نشاط المؤسسة يمكن ذكر ما يلي:

- التغير في الطلب على منتجات المؤسسة.
- التغير في أسعار البيع.
- التغير في أسعار المواد الأولية.
- نسبة التكاليف الثابتة مقارنة بالتكاليف الكلية للمؤسسة... إلخ.

2. المخطر المالي:

هو ذلك المخطر الذي ينعكس سلباً على عائد ملك المؤسسة ويتمثل في الزيادة في المخطر الاقتصادي الناتج عن استئانة المؤسسة، مما يؤدي إلى تعرض نتيجة المؤسسة إلى تغيرات وتذبذبات تمتد آثارها السلبية مباشرة إلى مردودية أصحاب رؤوس الأموال المستثمرة للمردودية المالية (ويتوقف المخطر المالي على عاملين: مخطر الاستغلال ومستوى الاستئانة).

3. المخطر الجبائي:

يتعلق المخطر الجبائي بسلوك المؤسسة تجاه التزاماتها نحو الإدارة الجبائية فهو يتولد من عدم تقييد المؤسسة بالالتزامات الجبائية التي يحددها التشريع الجبائي، أو من عدم الفهم الجيد أو سوء ترجمة نصوص التشريع الجبائي أو بغرض الغش أو التهرب الجبائي، الأمر الذي يؤدي بالمؤسسة إلى تشويه سمعتها أمام الإدارة الجبائية إلى تكبدها لأعباء إضافية تتمثل في العقوبات والغرامات، بالإضافة إلى الوقت الضائع الذي يحسب عليها في حالة

كونها هدفا للمراقبة الجبائية التي تقوم بها الإدارة الجبائية، والتي تنصب على مراقبة كل الوثائق التي يمكن أن تتطلب من المؤسسة¹.

ثانيا: تحليل المتغيرات المؤثرة على المردودية الاقتصادية والمالية.

1. المردودية الاقتصادية:

المردودية الاقتصادية = نتيجة الاستغلال / رأس المال الاقتصادي

1.1. نتيجة الاستغلال:

نتيجة الاستغلال ترتفع بارتفاع القيمة المضافة للاستغلال وإجمالي فائض الاستغلال والعكس صحيح.

- القيمة المضافة للاستغلال:

القيمة المضافة للاستغلال = إنتاج السنة المالية - استهلاك السنة المالية

القيمة المضافة للاستغلال ترتفع بارتفاع إنتاج السنة المالية و انخفاض استهلاك السنة المالية و العكس صحيح.

- إجمالي فائض الاستغلال:

إجمالي فائض الاستغلال = المنتوجات العملياتية الأخرى - الأعباء العملياتية الأخرى - مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة + استرجاع على خسائر القيمة و المؤونات.

إجمالي فائض الاستغلال يرتفع بارتفاع المنتوجات العملياتية الأخرى واسترجاع على خسائر القيمة و المؤونات مقابل انخفاض الأعباء العملياتية الأخرى و المخصصات للإهلاك و المؤونات وخسائر القيمة و العكس صحيح.

2.1. رأس المال الاقتصادي:

رأس المال الاقتصادي = الأصول الثابتة الصافية + احتياجات رأس المال العامل

رأس المال الاقتصادي يرتفع بارتفاع مجموع الأصول الثابتة و احتياجات رأس المال العامل.

- الأصول الثابتة الصافية:

الأصول الثابتة الصافية = الأصول الثابتة الإجمالية - المخصصات للإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة

الأصول الثابتة الصافية ترتفع بارتفاع إجمالي الأصول الثابتة و انخفاض المخصصات للإهلاكات و المؤونات و خسائر القيمة و العكس صحيح.

- احتياجات رأس المال العامل:

احتياجات رأس المال العامل = الأصول الجارية - الخصوم الجارية

1 ناصر دادى عدون، وآخرون، مرجع سابق، ص 31-37.

احتياجات رأس المال العامل يرتفع بارتفاع الأصول الجارية (المخزونات، الحقوق و حسابات الخزينة) و بانخفاض

الخصوم الجارية (موردو المخزونات، موردو التثبيتات و الديون الأخرى القصيرة الأجل) و العكس صحيح.
2. المردودية المالية:

المردودية المالية = النتيجة الصافية / الأموال الخاصة

المردودية المالية ترتفع بارتفاع النتيجة الصافية أو الأموال الخاصة
1.2. النتيجة الصافية:

النتيجة الصافية = القيمة المضافة للاستغلال + إجمالي فائض الاستغلال + النتيجة المالية - الضرائب الواجب

دفعها عن النتائج العادية ± الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية

- النتيجة الصافية ترتفع بارتفاع القيمة المضافة للاستغلال، إجمالي فائض الاستغلال، النتيجة المالية و

انخفاض الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية ± الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية.

✓ القيمة المضافة للاستغلال: تم التعرض له في تحليل المردودية الاقتصادية.

✓ إجمالي فائض الاستغلال: تم التعرض له في تحليل المردودية الاقتصادية.

✓ النتيجة المالية: المنتجات المالية - الأعباء المالية.

- النتيجة المالية:

ترتفع بارتفاع المنتجات المالية و انخفاض الأحياء المالية.

- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية: يتم تقديرها بالاعتماد على الوعاء الضريبي للسنة

السابقة وتدرج ضمن جدول حسابات النتائج لاحتساب النتيجة الصافية للسنة المالية وهذا لإقفال

السنة المالية وإعداد القوائم المالية.

- الضرائب الواجب دفعها عن النتائج العادية: انخفاضها يرفع من النتيجة الصافية.

- الضرائب المؤجلة (تغيرات) عن النتائج العادية:

بعد احتساب معدل الضريبة الحقيقي تعتبر الاختلافات المؤقتة اختلاف بين أساس القاعدة الضريبية

أو التزام ومبلغ التقرير في القوائم المالية ففي حالة التغير موجب يتم تسوية الضرائب الواجب دفعها

عن النتائج العادية و العكس، يعتبر كتسبيق للضريبة يقتطع من ضرائب السنة المالية الموالية.

2.2. الأموال الخاصة:

النتيجة المالية = رأس المال الصادر + العلاوات و الاحتياطات + فارق إعادة التقييم + فارق المعادلة + النتيجة

الصافية + ترحيل من جديد.

- الأموال الخاصة ترتفع بارتفاع رأس المال الصادر، العلاوات و الاحتياطات، فارق إعادة التقييم، فارق
- المعادلة، النتيجة الصافية و الترحيل من جديد وتنخفض بانخفاضها.

المبحث الثاني: علاقة التثبيات العينية بالمردودية الاقتصادية والمالية.

يمكن أن يظهر تسيير التثبيات العينية على المردودية المالية والاقتصادية للمؤسسة من خلال ثلاثة عناصر
وتتمثل في: الاهتلاكات، إعادة التقييم، خسائر القيمة.

المطلب الأول: الإهتلاكات

ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية في المعيار "IAS 16" والنظام المحاسبي المالي يجبر المؤسسة على
إعادة النظر في هذه العناصر دوريا وتعديلها كلما رأت بأن مدة أو طريقة الإهتلاك لا تتماشى مع وتيرة
استهلاك المنافع الاقتصادية للتثبيت.

إن تغيير مدة الإهتلاك وفق ما تنص عليه المعايير الدولية يكون له الأثر المباشر على النتيجة وبالتالي
على المردودية الاقتصادية و المالية للمؤسسة. وهذا محتمل الحدوث خاصة إذا تعلق الأمر بالتجهيزات
الصناعية (آلات، معدات إلكترونية)، نظرا للتقدم التكنولوجي المستمر والسريع الذي يجعل التجهيزات
تفقد قيمتها وتمتلك تكنولوجيا قبل أن تهتك ماديا.

أما فيما يتعلق بطريقة الإهتلاك فإن معظم المؤسسات الجزائرية تستعمل طريقة الإهتلاك الخطي،
وبتطبيق المعيار "IAS 16" تكون مجبرة على إعادة النظر فيها إن لم تكن تمثل الاستهلاك الحقيقي
للمنافع الاقتصادية المتعلقة بالتثبيت، حيث قد تجدها غير ملائمة وتضطر إلى الانتقال لإحدى الطرق
إما بالإهتلاك المتناقص أو الإهتلاك على أساس الوحدات، وهذا ما قد يؤثر على النتيجة وبالتالي على
المردودية الاقتصادية و المالية بسبب تغير أقساط الإهتلاكات، حيث قد يختلف نوع الأثر الإيجابي أو
السلبي وحجمه باختلاف التثبيات المادية وخصائص نشاط المؤسسة.¹

المطلب الثاني: إعادة التقييم

ما جاءت به معايير المحاسبة الدولية والنظام المحاسبي المالي، يسمح للمؤسسة باختيار إعادة تقييم تثبياتها
المادية دوريا، شرط أن تستمر في هذه العملية إذا اختارتها، فبتطبيق المعيار "IAS16" يمكن أن يؤثر فرق إعادة
التقييم سلبيا أو إيجابيا على النتيجة و الأموال الخاصة للمؤسسة. وهذا حسب المعالجات الخاصة بهذا الفرق
وكيفية الاعتراف بها في الأموال الخاصة أو حسابات التسيير، وبالتالي سيؤثر مباشرة على المردودية الاقتصادية
والمالية ويتسبب في تغييرها وتذبذبها.

1 بن بلقاسم سفيان، النظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه، في العلوم
الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010، ص 240.

1. تعريف إعادة التقييم.

إن إعادة تقييم تثبيت هو تحديد قيمته الحالية اعتمادا على الأسعار الحالية للتثبيتات المعنية، أو على أساس معاملات إعادة التقييم الرسمية والتي تنشرها السلطات المخولة بذلك قانونا مثل الوزارة المالية أو المديرية العامة للضرائب. ينص النظام المحاسبي المالي على أن عملية إعادة التقييم يجب أن تشمل عناصر كل فئة من التثبيتات وأن لا تقتصر (عملية إعادة التقييم) على تثبيت محدد وفي حالة اختيار المؤسسة إجراء عملية إعادة تقييم بعض أصولها، فإن على هذه المؤسسة الاستمرار في إجراء عملية إعادة التقييم بصورة منتظمة (أي سنويا).¹

2. التسجيل المحاسبي لفرق إعادة التقييم

فرق إعادة التقييم يساوي فائض القيمة العادلة على القيمة المحاسبية الصافية للتجهيز وهو يسجل كزيادة في القيمة الأصلية للأصل، وفي المقابل حساب الأموال الخاصة ح 105 فرق إعادة التقييم لكن، إعادة التقييم الموجبة تسجل في النواتج في حالة ما إذا كانت تعوض إعادة تقييم سالبة لنفس الأصل سجلت سابقا في الأعباء.

3. أساس إعادة تقييم التثبيتات العينية:

1.3. إعادة تقييم القيمة الإجمالية للتثبيت: في هذه الحالة فإن إعادة تقييم تثبيت ما تتم بإعادة تقييم قيمته الإجمالية وكذا الاهتلاكات الخاصة به وهذا اعتمادا على معامل يحسب بنسبة القيمة العادلة (أي سعر البيع الصافي) للأصل إلى قيمته المحاسبية الصافية، أي أن:

معامل إعادة التقييم = القيمة العادلة للأصل / قيمته المحاسبية الصافية.

حيث أن القيمة المحاسبية الصافية: هي قيمة الأصل المسجلة في القوائم المالية للمؤسسة بعد طرح الاهتلاكات المتراكمة، خسائر القيمة المسجلة.

إن فرق إعادة التقييم هو الفرق ما بين القيمة الإجمالية (التاريخية) المعاد تقييمها للتثبيت من جهة ومجموع الاهتلاكات المعاد تقييمها من جهة أخرى، والتسجيل المحاسبي لفرق إعادة التقييم يكون كالآتي:

X2		تثبيتات مادية (زيادة قيمة الأصل)	XX
	X28	اهتلاك التثبيتات العينية	XX
	105	فارق إعادة التقييم	XX
		إعادة تقييم التثبيت	

وبعد إعادة تقييم التثبيت يحسب قسط الاهتلاك بتقسيم القيمة المحاسبية الصافية بعد إعادة التقييم على فترة الاستخدام المتبقية للتثبيت.¹

1 هوام جمعة، مرجع سابق، ص 78.

1.3. إعادة تقييم القيمة المحاسبية الصافية للتثبيت: وتتم وفق المراحل الآتية

- ترصيد الاهتلاكات المجمعة للتثبيت المراد إعادة تقييمه مع حساب الأصل المعني للحصول على قيمته المحاسبية الصافية.
- تحديد القيمة العادلة للتثبيت وحساب الفرق بينها وبين قيمته المحاسبية الصافية، وبهذا يتم الحصول على فرق إعادة التقييم والذي يضاف إلى القيمة المحاسبية الصافية، كما في القيد الآتي:

	XX	تثبيتات عينية (زيادة قيمة الأصل)		X2
XX		فارق إعادة التقييم	105	
		إعادة تقييم التثبيتات		

وفي نهاية السنة يحسب قسط الاهتلاك السنوي بقسمة القيمة المحاسبية الصافية المعاد تقييمها للتثبيت على فترة استخدامه المتبقية.

4. أهداف إعادة التقييم: يمكن تلخيصها كالآتي

✓ الهدف الإعلامي: أي إظهار عناصر الميزانية بقيمتها الحالية لا بقيمتها التاريخية ومنه فإن نتائج دراسة وتحليل

هذه الميزانية التي تمت إعادة تقييمها سيتم بشكل أدق.

✓ الهدف المالي: أي جعل الإهلاكات مصدر حقيقيا وكافيا لتمويل التجهيزات التي تم إهلاكها بصفة كاملة.

✓ أهداف اقتصادية: ونعني بذلك تقييم مختلف عناصر الميزانية بوحدة نقدية ذات قوة شرائية متقاربة².

المطلب الثالث: خسائر القيمة

اختيار نموذج التكلفة التاريخية لتقييم التثبيتات في المؤسسة، لا يمكن من تقدير أي خسائر قيمة لها، وبتطبيق

المعيار "IAS16" فقد نتج آثار كبيرة على المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسة تسبب في تقلبها وتغيرها، وهذا

لكون الاعتراف بخسائر القيمة للتثبيتات يتم في جدول حسابات النتائج وتحمل تكاليف إضافية، كما يمكن أن

يعترف بها أيضا في الأموال الخاصة (فرق إعادة التقييم) إذا تعلق الأمر بتثبيتات معاد تقييمها، وبالتالي من

المحتمل جدا أن يكون لهذا المعيار أثر سلبي خاصة على المؤسسات التي لم تنظر في القيمة القابلة للاسترداد

1 عبد الرحمان عطية، مرجع سابق، ص ص 219-226.

2 عبد الرحمان عطية، مرجع سابق، ص 228.

لتثبياتها من قبل، والتي ينعدم فيها فرق إعادة التقييم لامتنصاص خسائر القيمة، مما يجعل مردوديتها الاقتصادية والمالية و مهددة بالانخفاض.¹

خلاصة الفصل:

يتفق جميع الخبراء على الإطار المفاهيمي للمردودية الاقتصادية والمالية وعلاقتها المحددة لأثر الرفع المالي وبالتالي يتفقون على مؤشراتها التي تعتمد في تقييم الأداء المالي للمؤسسات، و بتطبيق ما جاء في النظام المحاسبي المالي و معايير المحاسبة الدولية (AS 16) سيكون هناك تغير وتقلب في المردودية الاقتصادية والمالية للمؤسسات، وهذا راجع للتذبذب الحاصل في النتيجة والأموال الخاصة، بسبب التقنيات والطرق المعتمدة في تسيير المؤسسة عموما و تسيير التثبيات العينية خاصة لارتباطها المباشر بمتغيرات تحديد المردودية الاقتصادية و المالية (إشكال الحيازة ، طرق الاهتلاك، خسائر القيمة وإعادة التقييم و صيغ التنازل...الخ).

1 محمد بوتين، مرجع سابق، ص 129.

الفصل الثالث:

دراسة حالة مؤسسة

سونلغاز لتوزيع

الكهرباء والغاز

تمهيد:

بعد تطرقنا للجانب النظري لأثر تسيير التثبيتات العينية على المردودية الاقتصادية والمالية بالمؤسسة، حيث نحاول من خلال هذا الجانب التطبيقي بالتعرف على مدى توافق المفاهيم والنتائج النظرية في الواقع وذلك من خلال دراسة العلاقة بين متغيري الموضوع ودراسة أهم القوائم المالية المتوفرة لدى المؤسسة الوطنية سونلغاز لتوزيع الكهرباء و الغاز مديرية التوزيع مستغانم، ومن خلال هذا الفصل سيكون محور الدراسة حول تحليل المردودية الاقتصادية والمالية عبر متغيرات تسيير التثبيتات العينية للمؤسسة عن طريق مبحثين.

المبحث الأول: دراسة عامة حول مؤسسة سونلغاز.

المبحث الثاني: عرض القوائم والمردودية الاقتصادية والمالية لمؤسسة سونلغاز

المبحث الأول: دراسة عامة حول مؤسسة سونلغاز.

المطلب الأول: نبذة عن مؤسسة سونلغاز.

1. تعريف الشركة الوطنية للكهرباء والغاز: تعتبر الشركة الوطنية للكهرباء والغاز من أقدم الشركات الوطنية عمرا، تم إنشاؤها في العهد الاستعماري سنة 1947، وذلك تكملة للمنشآت النفطية البترولية بعد اكتشاف أبار البترول تحميل كمية كبيرة من الغاز الطبيعي في الصحراء الجزائرية وبعد الاستقلال مباشرة ركزت الحكومة الجزائرية اهتمامها للتأميم الاقتصاد الوطني.

ففي سنة 1966 أعلن عن أول عملية تأميم خصت المؤسسات الاقتصادية وقطاع البنوك ثم انتهت في سنة 1741 بالتأميم الكلي لقطاع النفط وكان لتاريخ 24 فيفري أهم تاريخ حيث تم تأميم كل الأنابيب و متعلقات الشركة الخاصة بالغاز الطبيعي وتتمثل أعمال الشركة في عمليتي توزيع الكهرباء والغاز، فهي عبارة عن مؤسسة اقتصادية تجارية تقوم بعمليتي البيع والشراء، وهي مطالبة في إطار برامجها التنموية بإنجاز برامجها القصيرة والطويلة المدى بغية التكفل بتموين السوق الوطنية بهذا المنتج.

2. المديرية الجهوية للتوزيع بولاية مستغانم:

تعتبر المديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز بمستغانم حاليا من بين المديريات التابعة للمنطقة التوزيع بالبلدية التي ستندمج مستقبلا مع مناطق أخرى ضمن مشروع الوسط تأسست المديرية سنة 1977 وكانت تابعة لمركز المدة لتستقل سنة 1980 حيث أصبحت مديرية مستقلة تغطي قطاع الولاية، وتحتل موقعا إستراتيجيا كونها ترتبط بين الشمال والجنوب كما أنها تشرف على ثلاثة مصالح تجارية وهي:

- المصلحة التجارية بمستغانم الغربية.

- المصلحة التجارية بمستغانم الشرقية.

- المصلحة التجارية بعين وسارة.

تقوم المديرية بتسيير أكثر من 120 زبون في شبكة الكهرباء و 65 ألف زبون في شبكة الغاز سواء في الشدة المنخفضة أو المتوسطة، بتعداد عمالي يتراوح حول 360 عاملا في سنة 2019 موزعين عبر المصالح التجارية.

تقوم المديرية بجملة من الوظائف الاعتيادية والمتمثلة أساسا في:

- تسيير ومتابعة منشآت توزيع الطاقة الكهربائية والغاز.

- ضمان استمرارية توزيع الكهرباء والغاز.

- تطبيق السياسة التجارية للشركة.

- إيصال الزبائن الجدد.

كما تغطي مديرية التوزيع إقليم ولاية مستغانم، حيث تقع ولاية مستغانم على مسافة 363 كم غرب الجزائر العاصمة، يحدها شمالا البحر الأبيض المتوسط ومن الغرب ولاية وهران ومن الشرق ولاية الشلف ومن

الجنوب ولايتي غليزان ومعسكر، تتربع منطقتها الجغرافية على مساحة قدرها 2269 كيلومتر مربع، ويبلغ عدد سكانها 830000 نسمة وتغطي 10 دوائر و32 بلدية

يبلغ عدد زبائن مديرية التوزيع مستغانم 188 750 زبون كهرباء و 71336 زبون غاز . يسهر على خدمة زبائن مديرية التوزيع مستغانم 437 عامل موزعين على:

- سبعة (07) وكالات تجارية وهي: مستغانم شرق - مستغانم غرب - عين تادلس - حاسي ماماش - سيدي علي - ماسرى - عشعاشة.

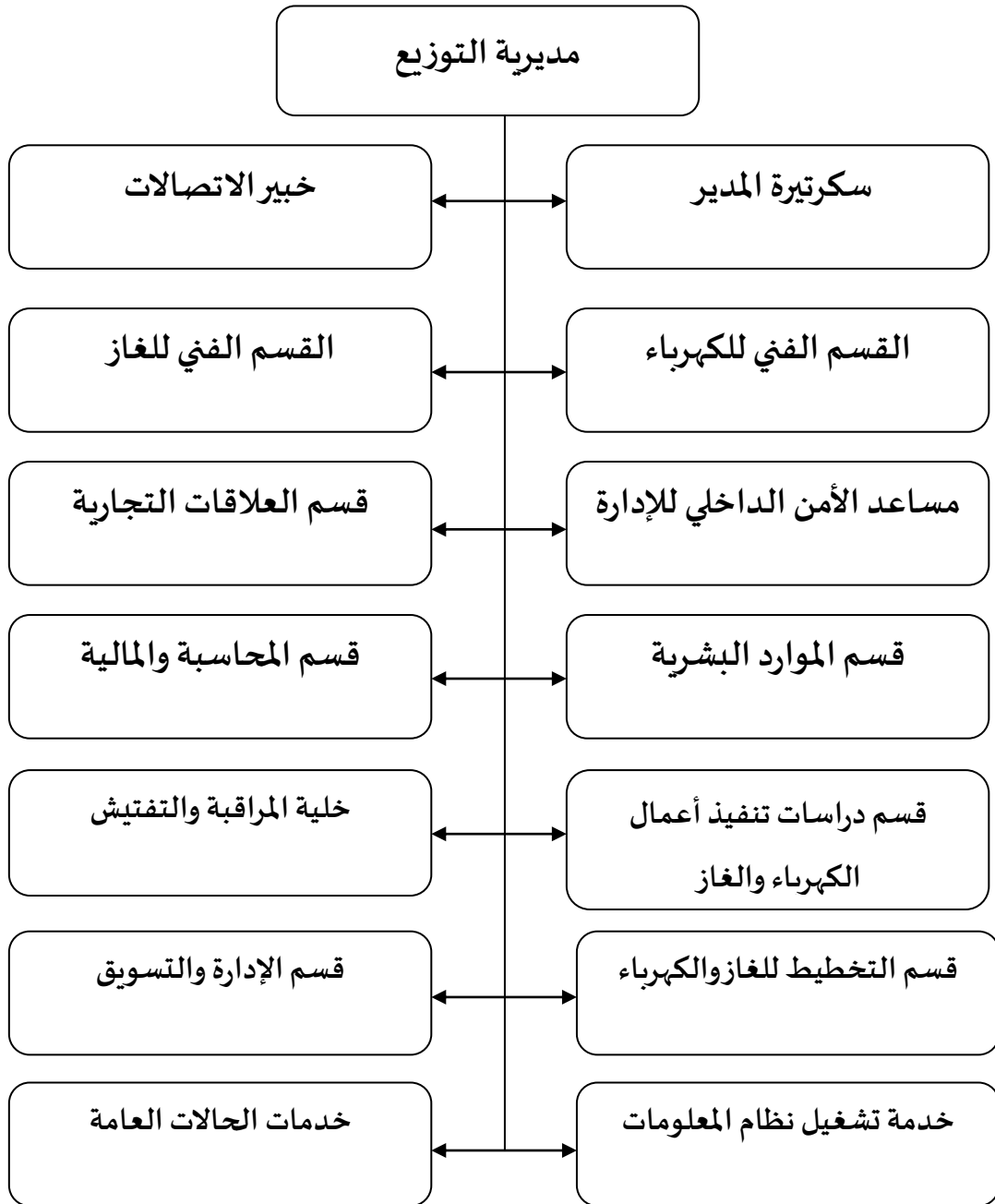
- أربعة (04) نقاط استقبال: بوقيراط - خير الدين - سيدي لخضر - تيجديت.

- أربعة مقاطعات كهربائية وهي: مستغانم - عين تادلس - حاسي ماماش - سيدي علي.

- مقاطعتين غازية وهي: مستغانم - حاسي ماماش، واستغلال الغاز بسيدي علي.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي ورمز مؤسسة سونلغاز فرع مستغانم
 يتميز الهيكل التنظيمي للمديرية الجهوية لتوزيع الكهرباء والغاز مستغانم بالتنظيم الوظيفي والاستقلالية بين الأنظمة الفرعية التي يكون على رأس كل منها المدير مسؤول عن نتائجها وطرائق تحقيقها ضمن إطار الإستراتيجية الكلية، كما يتميز بتوفير الوسائل الكافية لمتابعة أداء رؤساء المصالح وذلك بتوفير نظام معلومات جد منتظم. وسنقوم فيما يلي بعرض عام للأقسام التي يتشكل منها الهيكل التنظيمي لهذه المديرية الجهوية.

شكل رقم (III-3): يمثل الهيكل التنظيمي لمؤسسة سونلغاز فرع مستغانم.



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مجلة سونلغاز

- رمز مؤسسة سونلغاز للكهرباء والغاز.



المطلب الثالث: مهام وأهداف استمرارية مؤسسة سونلغاز فرع مستغانم.

1. مهام مؤسسة سونلغاز فرع مستغانم:

- ضمان متابعة ارتباط النشاطات المالية والمحاسبية والميزانيات.
- إعداد مخطط الميزانيات والميزانية السنوية ومتابعة تطبيقاتها.
- تحليل حسابات الميزانية وحسابات النتائج.
- التحليل والاعتماد على النسب المالية.
- ضمان نوعية واستمرارية الخدمة.
- استغلال وصيانة شبكات توزيع الكهرباء والغاز.
- تطوير شبكات الكهرباء والغاز من أجل ربط زبائن الجدد.
- ضمان أمن وفعالية الشبكات.
- ضمان توازن بين العرض والطلب على الطاقة.
- تسويق الكهرباء والغاز.

2. أهداف مؤسسة سونلغاز:

- رفع إنتاج المؤسسة بواسطة التخطيط المحكم والدقيق للإنتاج والتوزيع.
- مراقبة تنفيذ الخطط والبرامج بهدف تفادي الوقوع في المشاكل.
- التكامل الاقتصادي على المستوى الوطني.
- تحقيق الاستقلال الذاتي للمؤسسة.
- محاولة الحد من الواردات خاصة السلع الكمالية.
- تحسين مستوى معيشي للعمال والمستوى الفكري لديهم.
- البحث العلمي من أجل تطوير المنتجات ومسايرة التطور التكنولوجي لضمان وجودها في السوق.

3. الاستمرارية والتنوع:

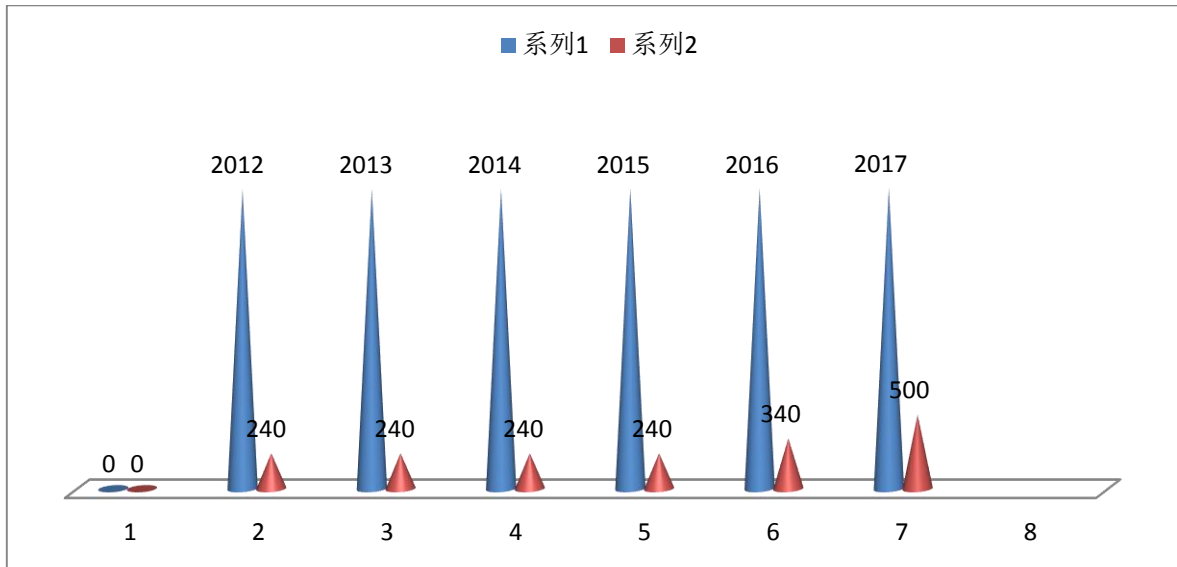
حتى تتمكن شركة التوزيع من تلبية الطلب على مادة الكهرباء وضعت تحت تصرف زبائنها محولين ضغط مرتفع سنة 2016 إضافة إلى المحولات الثلاث المتواجدة على تراب ولايتها (مستغانم مدينة، سيدي علي، وماسرى) وبذلك ارتفع من 240 ميغا فولط أمبير إلى 340 و سيصل إلى 500 ميغا فولط أمبير بحدود نهاية 2017 مع وضع محولين آخرين في الخدمة.

جدول رقم (III-5): يمثل التطوير الزمني للاستهلاك من 2012-2018.

السنة	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018
الاستهلاك (جيغاواط)	586	638	720	762	810	916	947

المصدر: من إعداد الطالبان

الشكل رقم (III-4): يوضح التطوير الزمني للاستهلاك من 2012-2018.



المصدر: من إعداد الطالبان.

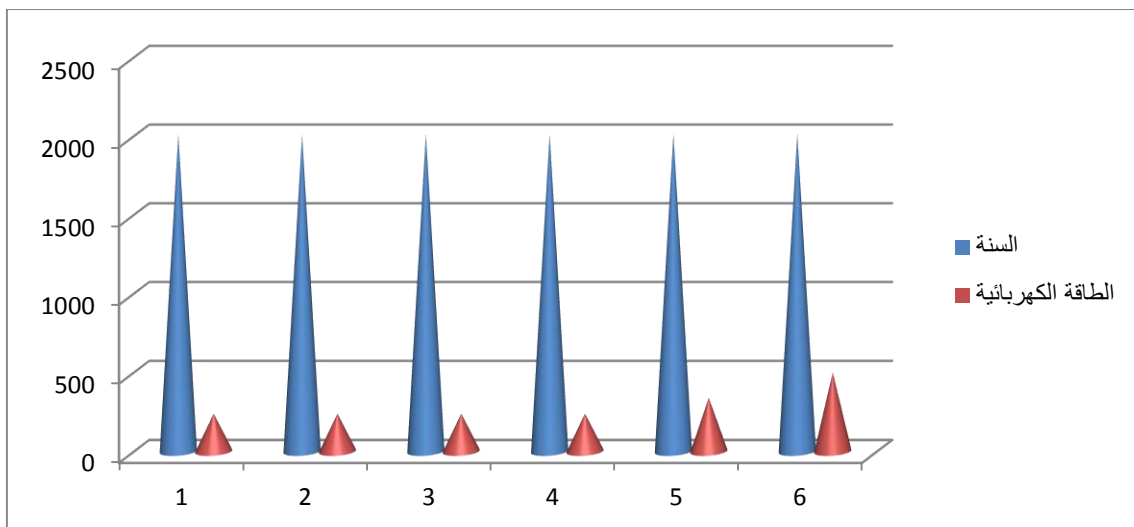
من خلال الجدول والشكل الموضح أعلاه يتبين لنا أن الاستهلاك للطاقة الكهربائية على مستوى الولاية يتزايد بنسبة 60% تقريبا في غضون ستة سنوات بمعدل 10% سنويا.

جدول رقم (III-6): يمثل تطور الطاقة الكهربائية الموضوعة للخدمة

السنة	2017	2016	2015	2014	2013	2012
الطاقة الكهربائية	500	340	240	240	240	240

المصدر: من إعداد الطالبان

شكل رقم (III-5): يوضح تطور الطاقة الكهربائية الموضوعة للخدمة.



المصدر: من إعداد الطالبان

المبحث الثاني: عرض قوائم المردودية الاقتصادية والمالية لمؤسسة سونلغاز

تقديم وإعداد عرض القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم.

المطلب الأول: إعداد الميزانية المالية المختصرة لمؤسسة سونلغاز ومؤشرات التوازن لها.

1. إعداد الميزانية المختصرة للمؤسسة.

يمكن توضيحها في الجدول التالي للفترة من (2011-2016):

جدول رقم (III -7): يمثل الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2011-2016):

السنوات	الأصول	الخصوم	المجموع
2011	8423072155	8423072155	8423072155
2012	8742663699.12	8742663699.12	8742663699.12
2013	9572935765,55	9572935765,55	9572935765,55
2014	10776148043,29	10776148043,29	10776148043,29
2015	9572935765,55	9572935765,55	9572935765,55
2016	13491887278,98	13491887278,98	13491887278,98

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق المؤسسة.

من خلال الميزانية المالية للمؤسسة سنة 2013 نلاحظ أن المؤسسة تعتمد وبشكل كبير على الأصول الثابتة، أما فيما يخص جانب الخصوم فإن قيمة الأموال الخاصة لدى المؤسسة تفوق الخصوم الثابتة والخصوم المتداولة بينما تعتمد على الديون طويلة أكبر من الديون قصيرة الأجل.

ومن خلال الميزانية المالية المختصرة لسنة 2014 نلاحظ أن مجموع الميزانية قد ارتفع مقارنة بالنسبة السابقة بمبلغ يقدر ب 74، 1203212377 د.ج، كما تلاحظ أيضا اعتماد المؤسسة على الأصول غير التجارية بشكل كبير من السنة السابقة ودليل ذلك هو انخفاض قيمة الأصول الجارية رغم ارتفاع مجمل الأصول. أما فيما يخص الخصوم الأموال الخاصة فيتبقى مرتفعة مثل السنة الماضية مع ارتفاع قليل في قيمة الديون طويلة الأجل، بينما الديون القصيرة الأجل فقد انخفضت مقارنة بالسنة الماضية رغم ارتفاع مجموع الخصوم وهذا يدل على تسديد جزء منها.

أما الميزانية المالية المختصرة لسنة 2015 نلاحظ أن مجموع الميزانية ارتفع مقارنة بالسنة الماضية وذلك بقيمة 11971369,73 د.ج، بالإضافة إلى أن المؤسسة تبقى تعتمد على الأصول الثابتة وكما نلاحظ في الخصوم أن الأموال الخاصة تبقى مرتفعة واعتماد المؤسسة على الديون طويلة الأجل، كما أن اعتماد المؤسسة على الديون قصيرة الأجل ارتفع مقارنة بالسنتين السابقتين.

كما نلاحظ من خلال الميزانية لسنة 2016 وبشكل عام أن مجموع الميزانية في ارتفاع كما يبقى دائما اعتماد المؤسسة وبشكل كبير على الأصول التجارية أما فيما يخص خصومها فإن الأموال الخاصة في ارتفاع مستمر كما حجم الديون قصيرة الأجل قد ارتفع مقارنة بالسنة السابقة وهذا قد يعود إلى عدم تسديدها أو الحصول على ديون إضافية.

2. حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية بمؤسسة سونلغاز للسنوات (2011-2016):

حساب مؤشرات التوازن المالي للميزانية الوظيفية 3-1

✓ حساب رأس المال العامل الإجمالي الصافي:

رأس المال العامل الصافي FRNG = الموارد الثابتة (RD) - الاستخدامات الثابتة (ES)

الجدول رقم (III-8): رأس المال العامل الصافي لمؤسسة سونلغاز للسنوات (2011-2016)

السنوات	رأس المال العامل الصافي
2011	4 839 835 730
2012	394593090.64
2013	689748293,7
2014	689748293,7
2015	531490405,5
2016	460250323,4

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية الوظيفية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال الجدول أن رأس المال العامل الصافي موجب، إلا أنه ينخفض خلال هذه السنوات، وهذا يدل على مؤشر جيد بالنسبة للمؤسسة و أن الموارد الثابتة قد غطت بالكامل الاستخدامات الثابتة وسجلت فائض، كما يمكنها مواجهة مشاكل غير متوقعة.

✓ حساب الاحتياج في رأس المال العامل (BFR): من أجل حساب الاحتياج في رأس المال العامل نتطرق

أولا إلى حساب الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال والاحتياج لرأس المال العامل خارج الاستغلال.

الاحتياج لرأس المال العامل = الاحتياج لرأس المال العامل للاستغلال + الاحتياج لرأس المال العامل خارج

الاستغلال. (BFR = BFR_{exp} + BFR_{hex})

الجدول رقم (III-9): يمثل الاحتياج لرأس المال العامل للفترة (2011-2016)

السنة	الاحتياج لرأس المال العامل
2011	- 2697204236
2012	320877564
2013	633136584,8
2014	538734691,1
2015	459047786,7
2016	1194901515

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على الميزانية الوظيفية للمؤسسة.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاحتياج لرأس المال العامل موجب في السنوات المدروسة، وهذا يدل على أن آجال دوران المخزون والحقوق أبطأ من آجال دفع الموردين، وهو ما يوجب المؤسسة البحث عن مورد مالي لتمويل هذا الاحتياج.

✓ حساب الخزينة الصافية:

الخزينة الصافية (T) = رأس المال العامل الصافي Rng – الاحتياج لرأس المال العامل BFR

الجدول رقم (III-10): يمثل الخزينة الصافية لمؤسسة سونلغاز للفترة (2011-2016)

السنة	رأس المال العامل الصافي
2011	7 537 039 966
2012	722 979 264,60
2013	56611708,9
2014	95695233,6
2015	72442618,8
2016	-734651191,6

المصدر: من إعداد الطالبان

نلاحظ من خلال الجدول أن في السنوات (2011 - 2012 - 2013 - 2014 - 2015) المؤسسة حققت خزينة موجبة أي أن استخدامات الخزينة أكبر من مواردها، وهذا يجعل إمكانية تمويل جزء من الأصول المتداولة التي تفوق الخصوم، أما بالنسبة لسنة 2016 فنلاحظ أن الخزينة سالبة مما يدل أن المؤسسة بحاجة إلى موارد مالية لتغطية الاحتياجات المتزايدة من أجل الاستمرار في نشاطها.

المطلب الثاني: دراسة تحليلية إحصائية لأثر التثبيتات على المردودية المالية بمؤسسة سونلغاز تقديم مصادر وعرض البيانات الدراسية والتحليل الإحصائي لهذه المتغيرات ودراسة تحليلية لنموذج الانحدار الذاتي كمتغير لدراسة.

1. عرض بيانات الدراسة

تم الاعتماد على بيانات السلاسل الزمنية من القوائم المالية لمؤسسة سونلغاز وحدة مستغانم، حيث أخذت المتغيرات وتم إدخالها ومعالجتها مع العلم أن كل نموذج قياسي يستخدم لتفسير ظاهرة ما، يجب أن يحتوي على متغير تابع ومتغيرات مفسرة و المتغير العشوائي.

- المتغير التابع: وهو المتغير المدروس أو المتغير الداخلي وهو المردودية المالية في دراستنا ويرمز لها بRF حيث تم حسابها من خلال العلاقة التالية:

المردودية المالية = النتيجة العادية بعد الضريبة / الأموال الخاصة.

الجدول رقم (III-11): يمثل المردودية المالية لمؤسسة سونلغاز للفترة (2011-2016)

السنة	النتيجة العادية بعد الضريبة	الأموال الخاصة	النتيجة العادية بعد الضريبة / الأموال الخاصة
2011	- 193187537.51	57 865 573,05	-3.3385
2012	345376656.45	3 192 263 893,54	-0,1081
2013	103965001,76	4510703648,59	0,0230
2014	1056443028,20	5688740845,07	0,0230
2015	928043208,42	6385510431,76	-0,1453
2016	233117124,04	717176416,91	0,0325

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على ميزانية المؤسسة

معدل دوران الأصول: وهو ما تم حسابه بالعلاقة التالية

معدل دوران الأصول = رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية

حيث: الأصول الاقتصادية = الأصول الثابتة + احتياج رأس المال العامل

• حساب الأصول الاقتصادية: يمكن توضيحه في الجدول التالي.

الجدول رقم (III-12): الأصول الاقتصادية لمؤسسة سونلغاز للفترة (2011-2016).

السنة	الأصول الثابتة	الاحتياج لرأس المال العامل	المجموع
2011	7 233 654 337,67	-2697204236	4536450101 .67
2012	7692672351.42	320877564	8013549915.42
2013	8033140462,43	633136584,8	4047049103 ,11
2014	9379014697,40	538734691,1	4047049103 ,11
2015	10515316647,27	459047786,7	1074364433 ,77
2016	11696550958,9	1194901515	12891452473 .9

المصدر: من إعداد الطالبان

• معدل دوران الأصول: يمكن حسابها بالعلاقة التالية

معدل دوران الأصول = رقم الأعمال / الأصول الاقتصادية

الجدول رقم (III-13): يمثل معدل دوران الأصول لمؤسسة سونلغاز خلال فترة (2011-2016).

السنة	رقم الأعمال	الأصول الاقتصادية	معدل دوران الأصول
2011	2465167855.27	4536450101 .67	0.54
2012	2790337165.78	8013549915 ,42	0,34
2013	3142237293,81	4047049103 ,11	0.77
2014	3204579063,61	4047049103 ,11	0.79
2015	3549768333 ,08	1074364433 ,77	0.79
2016	4047049103 ,11	12891452473 .9	0.79

المصدر: من إعداد الطالبان بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- مستوى الاستدانة: وهو ما تم حسابه وفق العلاقة التالية.

مستوى الاستدانة = الأصول الاقتصادية / الأموال الخاصة

ونوضح ذلك من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (III-14): مستوى الاستدانة لمؤسسة سونلغاز خلال الفترة (2011-2016)

السنة	الأموال الخاصة	الأصول الاقتصادية	مستوى الاستدانة
2011	57 865 573,05	4536450101 .67	0.01
2012	3 192 263 893,54	8013549915 ,42	2.51
2013	4510703648,59	4047049103 ,11	0.89
2014	5688740845,07	4047049103 ,11	0,71
2015	6385510431 ,76	1074364433 ,77	0,16

المصدر: من إعداد الطالبان

المطلب الثالث: التحليل الإحصائي لمتغيرات الدراسة

1. الدراسة الوصفية لمتغيرات الدراسة:

قمنا بدراسة تحليلية لمتغيرات الدراسة من خلال مخرجات برنامج (V10) Eviews وذلك في الجدول التالي:

الجدول رقم (III-15): يمثل الإحصائيات الوصفية لمتغيرات الدراسة

	Rf	Cca	Cct	Rta	Dt
Mean	-0,017271	0,102857	-0,057143	0,875714	1,4828857
Median	0,023	0,110000	0,220000	0,340000	1,790000
Maximum	0,032500	0,140000	0,360000	3,300000	2,510000
Minimum	-0,1453	0,020000	-0,920000	0,300000	0,160000
Std-Dev	0,071268	0,037204	0,460393	1,028697	0,840224
Skewness	-1,008690	-1,442151	-0,873048	1,877734	-0,318158
Kurtosis	2,119199	3,983012	2,251919	4,792409	1,567676
Jarque Bera	5,653242	10,83309	4,209888	20,20232	2,865859
Prob	0,059213	0,004442	0,121853	0,000041	0,238609
Sum	-0,483600	2,880000	-1,600000	24,57189	41,520000
Sum Sq Dev	0,137135	0,037371	5,722971	28,57189	19,061370
Observations	28	28	28	28	28

المصدر: من إعداد الطالبان

من خلال الجدول نلاحظ أن بالنسبة للمردودية المالية هناك تشتت كبير وتباعد قيمها، وهذا نتيجة التغير السنوي للمردودية المالية خلال فترة الدراسة نتيجة تأثير تغير محدداتها بالزيادة والنقصان كنتيجة لتأثير الرقابة الداخلية، فمثلا تراجعت المردودية المالية سنة 2010 بسبب عدم قدرة رقم الأعمال على تغطية التكاليف وكذلك نتيجة ارتفاع نسبة الديون نسبيا وارتفاع الأصول الاقتصادية، في حين ارتفعت المردودية المالية سنة 2015 نتيجة ارتفاع معدلات دوران الأصول وتحقق مردودية اقتصادية تفوق تكلفة الاستدانة. من خلال الجدول نلاحظ أن قيم معدل دوران الأصول متشتت تشتت متوسط على عكس كل من رقم الأعمال والتكاليف المتشتتة تشتتتا ضعيفا.

2. الدراسات القياسية لمتغير الدراسة.

1. دراسة استمرارية السلاسل الزمنية: يتم تحديد استقرارية كل سلسلة على حدا، كما يلي:
 - المردودية المالية (RF): يعد إخضاعها لاختبار ديكي فيلر بالنموذج الثالث تبين أنها مستقرة.
 - الرقابة على رقم الأعمال (CCA): بعد إخضاعها لاختبار ديكي فيلر بالنموذج الثالث تبين أنها لا تحوي الاتجاه العام ولا الثابت إلا أنه يوجد حذر الوحدة، وأصبحت السلسلة مستقرة بعد إخضاعها للتكامل من الدرجة الأولى.
 - الرقابة على التكاليف (CCT): السلسلة لها اتجاه عام مما جعلنا ننتقل إلى النموذج الثاني لدراسة الاستقرارية فوجدنا الثابت غير معنوي إلا أنه توجد جذر الوحدة، وأصبحت السلسلة مستقرة بعد إخضاعها للتكامل من الدرجة الأولى.
 - معدل دوران الأصول (RTA): السلسلة لها اتجاه عام مما جعلنا ننتقل إلى النموذج الثاني لدراسة الاستقرارية فوجدنا الثابت غير معنوي إلا أنه توجد جذر الوحدة، وأصبحت السلسلة مستقرة بعد إخضاعها للتكامل من الدرجة الأولى.
 - الاستدانة (DT): يعد إخضاعها لاختبار ديكي فيلر بالنموذج الثالث تبين أنها لا تحوي الاتجاه العام ولا الثابت إلا أنه يوجد جذر الوحدة، وأصبحت السلسلة مستقرة بعد إخضاعها للتكامل من الدرجة الأولى.
2. تحديد درجة تأخير نموذج (VAR (selection Thol eglength): لاعتماد نموذج الانحدار الذاتي (VAR) يتعين أولا تحديد درجة التباطؤ الزمني (Laglength) وذلك من خلال المعايير الإحصائية التالية (معيار أكايك، معيار شوارتز، معيار هائن كون) حيث يتم اختبار أقل قيمة لكل معيار.
3. تقدير ومعايرة النموذج VAR (Vector auto régressions) لمتغيرات الدراسة: بعد تحديد درجة التأخير للنموذج نعود إلى شكل التقدير ونضع في خانة القيمة الواحد قيمة التأخير المحددة في النموذج، ونقوم بعد ذلك بتقدير النموذج بمعامل التحديد يقدر بـ 0,437173.

خلاصة الفصل:

تعتبر مؤسسة سونلغاز للكهرباء والغاز فرع مستغانم من أهم المؤسسات التي تنشط في التراب الوطني وقد اخترنا وحدة مستغانم محاولين تقييم أثر التثبيات على المردودية المالية والاقتصادية من سنة 2011 إلى 2016، حيث حاولنا ربط الجانب النظري بالجانب التطبيقي، فقد اعتمدنا هنا من خلال التحليل الإحصائي ودراسة القياسية و الخروج بأهم النتائج المتمثلة في أن العلاقة بين معدل دوران الأصول والمردودية المالية علاقة ايجابية.

كما يؤثر معدل دوران الأصول ويتأثر بالمردودية المالية أي هنالك علاقة سببية بينهما في اتجاهين، كما تؤثر التكاليف في المردودية المالية في اتجاه واحد إضافة إلى تأثير رقم الأعمال في المردودية المالية في اتجاه واحد.

خاتمة عامة

خاتمة عامة:

بعد استعراض تسجيل وتقييم التثبيتات حسب النظام المحاسبي المالي الذي تم إعداده على أساس معايير، اتضح لنا أن هذا النظام اهتم بالتثبيتات وخصصت لها معايير كثيرة من أجل معالجتها بأحسن الطرق ولتعكس الصورة الحقيقية للمؤسسة.

وما يجب الإشارة إليه أن هذا النظام جاء بفلسفة جديدة لقيمة التحصيل، تدهور التثبيتات، وكذا المعالجة الخاصة لإهلاك التثبيتات، وكان ذلك يخص هذا الفصل حيث تم التطرق إلى أهم المستجدات التي تخصها، وأن النظام المحاسبي الوطني عالج نقائص عديدة تخص معالجة التثبيتات بالإضافة إلى أنه يهدف إلى توفير معلومات دقيقة في حين أنه يعتمد في الإهلاك على تقدير المنافع الاقتصادية للتثبيتات.

تعتبر المردودية الاقتصادية والمالية من أهم المؤشرات التي تقاس عليها فعالية المؤسسة حيث تبنى على أساسها كثير من القرارات الهامة والإستراتيجية، وبالتالي وجب مراقبتها باستمرار وملاحظة تغيراتها عن كثب، وهذا لضمان استمرار نشاط المؤسسة وحماية مستقبلها.

حيث تمكنا من خلال هذا البحث إثبات أن اعتماد تقنيات تسيير التثبيتات العينية وفي ظل ظروف معينة يؤدي إلى تأثير متغيرات هذه الأخيرة على محددات المردودية الاقتصادية والمالية وهو التأثير المترجم في تقلبات النتيجة والأموال الخاصة ورأس المال الاقتصادي، وبالتالي تقلب في المردودية الاقتصادية و المالية، نتيجة للخيارات والأبعاد المتاحة وخاصة فيما يتعلق بنموذج إعادة التقييم (القيمة المعادلة وإعادة التقييم) وطرق ومعدلات الإهلاك المنصوص عليها في النظام المحاسبي المالي والمستمدة من المرجعية الدولية (IAS/IFRS) وذلك للحد من الآثار السلبية للتضخم سواء على مصادر التمويل للمؤسسة أو على الدور الإعلامي للمحاسبة، حيث تمت معالجة موضوع البحث باستخدام أسلوب الاستبيان وبعد تحليل البيانات المتحصل عليها تمكنا من اختبار الفرضيات واستخلاص نتائج الدراسة.

اختبار الفرضيات:

الفرضية الأولى: تقوم على أن تقنيات تسيير التثبيتات العينية تتمثل في تقييم الحيازة والتنازل مرورا بالهلاك واختبار خسائر القيمة قد تم إثباتها من خلال عرض تقنيات تسيير التثبيتات.

الفرضية الثانية: والتي تقوم على أن أهمية المردودية الاقتصادية والمالية تتمثل في الهدف الأسى للمؤسسات الاقتصادية ألا وهو تحقيق الربح وخلق الثروة قد تم إثباتها من خلال عرض المردودية الاقتصادية والمالية وتحديد محدداتها والتي ترتبط أساسا بالنتيجة المحققة ومدى تعظيمها.

الفرضية الثالثة: تقوم على أن تحليل المردودية الاقتصادية والمالية يتم عبر ربط متغيرات تسيير التثبيتات العينية بمحددات نسبي المردودية كالنتيجة الصافية، نتيجة الاستغلال ومخصصات الإهلاك قد تم إثباتها من خلال تحليل المردودية الاقتصادية والمالية.

نتائج الدراسة:

بعد التطرق لمختلف عناصر البحث تم الخروج بمجموعة من النتائج يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- اقترح على المؤسسة القيام ببعض التحليلات المالية والتي لا تتطلب اختصاصيين ماليين وذلك من أجل

- الرفع وتحسين مستوى مردوديتها المالية من خلال تطبيق أحكامها على المردودية الاقتصادية.
- تكثيف المؤتمرات والندوات والملتقيات وخاصة الدولية، لتبادل وجهات النظر والاستفادة من خبرات بعض الدول العربية والأجنبية التي كانت سباقة في انتهاج معايير المحاسبة الدولية.
- متغيرات تسيير التثبيتات العينية ترتبط ارتباطا وثيقا بمحددات المردودية الاقتصادية والمالية.

التوصيات:

- انطلاقا من النتائج المتوصل إليها سابقا، يمكن إبداء التوصيات التالية:
- ضرورة إعادة تقييم ممتلكات الشركة عامة والتثبيتات العينية خاصة وفق القيمة العادلة، لأن ذلك يعبر عن الوضعية المالية والحقيقة للشركة، وأيضا يقوي مكانتها ويجعلها ترفع من أدائها الاقتصادي والمالي.
- البحث في تطوير العمل بالقيمة العادلة في ظل عدم توفر أسواق نشطة وارتفاع تكلفة إعادة التقييم لدى الخبراء والتقنيين المختصين.
- أما في البيئة الجزائرية فنوصي أيضا بالتنسيق بين البحوث الجامعية في النظرة العلمية، وخبرة المهنيين في النظرة العملية للتقييم والقياس وفق القيمة العادلة.

آفاق الدراسة:

- بالرغم من الدراسة التي قمنا بها في التطرق إلى مختلف جوانب التثبيتات العينية والمردودية الاقتصادية إلا أنه يبقى بحاجة إلى مزيد من البحث والتعمق، ولهذا الغرض فإن من الآفاق الواعدة لهذا البحث ما يلي:
- مدى تسيير التثبيتات العينية على المردودية الاقتصادية والمالية بالمؤسسة.
- علاقة التثبيتات العينية بالمردودية الاقتصادية

قائمة المصادر والمراجع:

قائمة المراجع باللغة العربية:

1. أحمد نور، المحاسبة المالية، شركة الجلال، مصر، 2004.
2. إسماعيل إبراهيم جمعة، وآخرون، المحاسبة المتوسطة في الأصول طويلة الأجل، الالتزامات بعض مشاكل قياس الدخل، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 1996.
3. إلياس بن ساسي، وآخرون، التسيير المالي (الإدارة المالية)، دار وائل للنشر، عمان، 2006.
4. أمين السيد أحمد لطفي، إعداد وعرض القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة الدولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2003.
5. بن ربيع حنيفة، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية AIS/IFRS، دار هومة، الجزء الأول، الجزائر، 2010.
6. بيار كولاس، التسيير المالي للمؤسسة، دار الطبع دينو.
7. حسين فاضي ومأمون حمدان، المحاسبة الدولية ومعاييرها، دار الثقافة، عمان الأردن، 2008.
8. خالد جمال الجعران، معايير التقارير المالية الدولية 2007، إثراء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان، الأردن، 2008.
9. عبد الرحمان عطية، المحاسبة العامة وفقا للنظام المحاسبي المالي، دار النشر جيطلي، برج بوغريج، 2001.
10. عبد الوهاب ناصر علي، مبادئ المحاسبة المالية وفقا لمعايير المحاسبة الدولية، الجزء الثاني، الدار الجامعية، مصر، 2004.
11. محمد أبو نصار، جمعة حميدات، المعايير المحاسبية الدولية والإبلاغ المالي، دار وائل، عمان، الأردن، 2008.
12. محمد وندلوس، معايير المحاسبة الدولية، دروس السنة الأولى ماجستير، تخصص محاسبة وتدقيق، جامعة الجزائر 3، 2010.
13. مفلح محمد عقل، مقدمة في الإدارة المالية والتحليل المالي، دار المستقبل للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، عمان، 2000.
14. ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، الجزء الأول، دار المحمدية العامة، الجزائر، 1990.
15. ناصر دادي عدون، وآخرون، أثر التشريع الجبائي على مردودية المؤسسة وهيكلها المالي، دار المحمدية، الجزائر، الطبعة الأولى، 2008.
16. هارون مغريش، دور المراجعة الداخلية في تحسين المردودية المالية في المؤسسة الاقتصادي، مذكرة ماستر، تخصص تدقيق محاسبي، جامعة بسكرة، 2013.
17. هوام جمعة، المحاسبة المعقدة وفق النظام المحاسبي المالي الجديد والمعايير المحاسبية الدولية، IAS_ IFRS، 2009، ديوان المطبوعات الجامعية، الساحة المركزية، بن عكنون الجزائر.

قائمة المراجع بالفرنسية:

1. Brian et Laura Friedrich, IAS36, CGA Canada, 2009 .

2. Compt Analytique, Outil de gestion Aide Décision Gausset et Marge Rin.

الجريدة الرسمية:

الجريدة الرسمية "قرار يحدد قواعد التقييم والمحاسبة ومحتوى الكشوف المالية وعرضها، وكذا مدونة الحسابات وقواعد سيرها" المؤرخ في 07/26، العدد 74، بتاريخ 25 نوفمبر 2007.

مذكرات ماجستير:

1. الجوزي غنية، أهمية اعتماد البورصة كوسيلة تقييم مردودية المؤسسة وتمويلها و تطورها، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر3، كلية علوم التسيير، 2012.

2. فتيحة شابي، وآخرون، التدقيق المحاسبي وأثره على مردودية المؤسسة، مذكرة تخرج ليسانس، المركز الجامعي حي فارس، المدية، 2005.

أطروحة دكتوراه:

بن بلقاسم سفيان، النظام المحاسبي المالي وترشيد عملية اتخاذ القرار في سياق العولمة وتطور الأسواق المالية، أطروحة دكتوراه، في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2010.

الملخص:

- باللغة العربية:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر تسيير التثبيتات العينية على المردودية الاقتصادية والمالية بإبراز أهم عناصر الميزانية المحاسبية في المؤسسة ألا وهي التثبيتات العينية وذلك بدراسة تقييمها وكيفية معالجتها محاسبيا، وذلك من خلال تحليل محددات المردودية الاقتصادية والمالية عن طريق ربطها بمتغيرات التثبيتات العينية، حيث تم تحديد وجود علاقات طردية وعكسية للمتغيرات المؤثرة على المردودية الاقتصادية والمالية.

- ولهذا تطرقنا إلى هذا الموضوع لبيان أهم الركائز التي جاء بها النظام المحاسبي المالي مدعمين ذلك بدراسة حول الاهتلاكات، تقييم التثبيتات و خسائر القيمة، وأثرها على المردودية الاقتصادية والمالية، انطلاقا من الإشكالية التالية: ما مدى تسيير التثبيتات العينية على المردودية الاقتصادية والمالية بالمؤسسة؟

الكلمات المفتاحية: التثبيتات العينية، المردودية الاقتصادية، المردودية المالية، النتيجة، الأموال الخاصة.

- باللغة الانجليزية:

This study aims to know the impact of the management of in-kind fixings on the economic and financial profitability by highlighting the most important elements of the accounting budget in the institution, namely the in-kind fixings, by studying its evaluation and how to deal with it accounting, by analyzing the determinants of economic and financial profitability by linking them to the variables of in-kind fixings. Direct and inverse relationships for the variables affecting the economic and financial profitability.

That is why we touched on this topic to clarify the most important pillars that the financial accounting system came with, supported by a study on depreciation, assessment of fixings and value losses, and their impact on economic and financial profitability, based on the following problem: How well do in-kind fixes manage the economic and financial profitability of the institution?

Key words: in-kind stabilizations, economic profitability, financial profitability, result, private funds.